Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 54, No. 2, 2027, 10718

Deanship of Scientific Research

The Impact of Economic Sanctions on Russia's Foreign Policy: A Neoclassical Realism Perspective

Mohd Khier Jarwan Aljarwan**, Shatha Allayli O. Al-Issa

Department of Political and International Studies, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan

Received: 9/2/2025
Revised: 15/3/2025
Accepted: 7/4/2025
Published online: 1/11/2026

* *Corresponding author:*
mohd.jarwan@yu.edu.jo

Citation: Aljarwan, M. K. J., & Al-Issa, S. A. O. (2026). The Impact of Economic Sanctions on Russia's Foreign Policy: A Neoclassical Realism Perspective. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *54*(2), 10718.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.10718

© 2027 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study analyzes the impact of economic sanctions on Russia's foreign policy from the perspective of Neoclassical Realism. It explores how external pressures—namely sanctions—interact with internal factors such as elite perceptions, strategic culture, and extraction capacity, and how this interaction influences Russia's foreign policy concepts, objectives, and instruments.

Methods: The study adopts a comparative approach as its core methodology, supported by descriptive-analytical and statistical tools. These methods are used to evaluate qualitative and quantitative aspects of the internal-external interaction and its effect on shifts in Russian foreign policy.

Results: Findings indicate that domestic factors have significantly shaped Russia's response to sanctions. This response has triggered notable changes in Russia's foreign policy at multiple levels, including its conceptual framework, strategic goals, instruments, and geopolitical orientations.

Conclusions: The effort to withstand and mitigate the effects of economic sanctions has led to a reconfiguration of Russian foreign policy through a complex network of interlinked interests centered around President Putin. Internal variables such as elite perspectives, strategic culture, and resource management capacities have been pivotal in reshaping foreign policy directions in accordance with the principles of Neoclassical Realism.

Keywords: International political economy; economic sanctions; foreign policy; Russia; neoclassical realism.

أثر العقوبات الاقتصاديَّة في سياسة روسيا الخارجيَّة: منظور الواقعيَّة الكلاسيكيَّة الجديدة

محمد خير جروان الجروان*، شذى الليالي عثمان العيسى

قسم الدراسات السياسيَّة والدوليَّة، كليَّة الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تحليل أثر العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الروسية من وجهة نظر النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وتحليل تفاعل العقوبات كضغوط وتهديدات خارجية مع العوامل الداخلية في روسيا كتصورات القادة-النخب والثقافة الاستراتيجية، والقدرة الاستخراجية وإعادة توزيع الموارد، وأثر هذا التفاعل في مفاهيم وأهداف وأدوات سياسة روسيا الخارجية.

المنهجية: وظفت الدراسة المنهج المقارن بِعَدِّهِ المنهج الرئيس لتحليل ورصد تحولات السياسة الخارجية الروسية في ضوء العقوبات الاقتصادية، وفقا لمنهجية النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة التي تعتمد التحليل المقارن، وعززت الدراسة هذا بتعددية منهجية وظف الباحثون فيها المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل التفاعلات بين المتغيرات كيفًا وكمًّا، ورصد أبرز التحولات في السياسة الخارجية الروسية.

النتائج: تبين أن للعوامل المحلية دورًا رئيسًا في استجابة روسيا للعقوبات الاقتصادية، وأن هذه الاستجابة قد أفرزت عددًا من التحولات في السياسة الخارجية الروسية على مستوى المفاهيم الاستراتيجية والأهداف والأدوات.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أن سعي روسيا لمواجهة العقوبات الاقتصادية وتخفيف آثارها، قد عكس تصورات القادة - النخب وثقافتها الاستراتيجية وتباين مصالحها الأمنية والاقتصادية وقدراتها الاستخراجية وتخصيص الموارد عبر شبكة مصالح معقدة ومتشابكة ارتبطت بالرئيس بوتن، وأدت إلى تحولات في مفاهيم وأهداف وأدوات واتجاهات سياستها الخارجية.

الكلمات المفتاحيَّة: الاقتصاد السياسي الدولي، العقوبات الاقتصادية، السياسة الخارجية، روسيا، الواقعية الكلاسيكية الجديدة..

مقدِّمة

تزامن صعود العقوبات الاقتصادية بعد الحرب الباردة في السياسة الدولية مع سعي روسيا للاندماج في المنظومة الغربية سياسيا واقتصاديا وأمنيا مقابل الاعتراف لها بالمكانة والنفوذ الدوليين، وساهمت هذه المعادلة المدفوعة بوعود غربية وحزم من المساعدات والقروض والاستثمارات في تشكيل توجهات السياسة الخارجية الروسية في محيطها الإقليمي ومجالها الدولي خلال عقد التسعينيات، الذي واجهت خلاله أشد مراحل ضعفها بسبب أزماتها الداخلية، وتراجع مكانتها الخارجية، وتعاظم هواجسها الأمنية مع توسع حلف الناتو في دول أوروبا الشرقية التي تعتبرها روسيا مناطق جيوسياسية لأمنها ونفوذها ومكانتها الدولية.

لاحقا، مع صعود الرئيس فلاديمير بوتن أعادت روسيا، تدريجيا، تعريف مصالحها وعلاقتها مع الدول الغربية في إطار المناورة القومية لسياستها الخارجية، بعد أن فشلت هذه الدول في تقديم الضمانات الأمنية اللازمة لعدم توسع الناتو في شرق أوروبا. وشكل مؤتمر ميونخ للأمن عام 2007م منعطفا رئيسًا في السياسة الخارجية الروسية، فرفض بوتن نظام آحادي القطبية، وهيمنة الولايات المتحدة واستخدامها المفرط للقوة.

وأدى ترحيب الناتو بتطلعات جورجيا وأوكرانيا للانضمام إليه، في قمة بوخاريست عام 2008م، إلى نهاية توجهات روسيا الخارجية في الاندماج بالمنظومة الغربية، كما أدى إلى تحول جذري دفع لتدخل روسيا عسكريا في جورجيا والاعتراف بأقاليمها الانفصالية، وعلى أثر ذلك، دخلت علاقات موسكو بالدول الغربية مرحلة من التوترات التي وصلت إلى حد المواجهة مع ضم روسيا لشبه جزيرة القرم من أوكرانيا في 2014م، ثم شنها عملية عسكرية واسعة في مناطق شرق أوكرانيا الانفصالية في 2022م، وخلال ذلك واجه الكرملين ضغوطا غربية شديدة كان أهمها العقوبات الاقتصادية.

إزاء ما سبق، تحاول هذه الدراسة بيان أثر العقوبات الاقتصادية على سياسة روسيا الخارجية بالاستناد لطروحات الواقعية النيو-كلاسيكية بوصفها نظرية لتحليل السياسة الخارجية.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

مثلت العقوبات الاقتصادية جوهر الضغوط الدولية التي تتعرض لها السياسة الخارجية الروسية منذ ضم شبه جزيرة القرم، والمفارقة أن هذه الضغوط لم تفشل في تحقيق أهدافها فقط، بل لم تستطع ردع عملية روسيا العسكرية في شرق أوكرانيا عام 2022. وارتبطت عدم فعالية العقوبات على روسيا بقدرتها على تكييف سياساتها، بالإضافة إلى توظيف قوتها وقدراتها لمواجهة هذه العقوبات. وهذا ما يولد آثارا وتغيّرات في سياستها الداخلية والخارجية، وهنا تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس: ما أثر العقوبات الاقتصادية على السياسية الخارجية الروسية؟ وذلك عبر الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما دور العقوبات الاقتصادية كضغوط نظامية على السياسية الخارجية الروسية؟
2. ما دور العوامل الداخلية في استجابة روسيا للعقوبات الاقتصادية؟
3. ما أهم تحولات السياسة الخارجية الروسية في ضوء العقوبات الاقتصادية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تعرُّف أثر العقوبات الاقتصادية في سياسة روسيا الخارجية من وجهة نظر الواقعية النيو-كلاسيكية عبر تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. تعرُّف دور العقوبات الاقتصادية كضغوط نظامية على السياسية الخارجية الروسية.
2. تعرُّف دور العوامل الداخلية في استجابة روسيا للعقوبات الاقتصادية.
3. تعرُّف أهم تحولات السياسة الخارجية الروسية في ضوء العقوبات الاقتصادية.

أهمية الدراسة

تقدم الدراسة نموذجا نظريا لسد الفجوة بين دراسات العقوبات الاقتصادية ومناقشات العلاقات الدولية والسياسية الخارجية؛ كون العقوبات ارتبطت ارتباطا وثيقا بأبرز قضايا السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كالعدوان العسكري والأسلحة النووية والإرهاب وحقوق الانسان والديمقراطية، وذلك عبر تكييف العقوبات للتحليل في إطار النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة كأحد أبرز الاتجاهات الواقعية لدراسة وتحليل السياسة الخارجية للدول. وعمليا، تكمن أهمية الدراسة في تحليلها للسياسة الخارجية الروسية، وتحليل استجابتها للعقوبات الاقتصادية في إطار المتغيرات الداخلية مع ملاحظة كيفية تأثيرها على صانع القرار في روسيا، وهي من أبرز الإشكاليات التي تواجه الباحثين في دراسة وتفسير سلوك روسيا وسياستها الخارجية.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة المنهج المقارن، باعتباره المنهج الرئيس لتحليل ورصد تحولات السياسة الخارجية الروسية في ضوء العقوبات الاقتصادية وفقا لنموذج السياسة الخارجية المقارنة الذي وضعه (Jemes Rosenau, 1968) وتحديدا مقارنة السياسة الخارجية لدولة واحدة على فترات، والمقارنة تمثل

منهجا رئيسًا للدراسات الواقعية الكلاسيكية الجديدة (قوجلي، 2018). ولتعزيز دقة المقارنة، استند الباحث إلى المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف العقوبات الاقتصادية وتحليلها، كضغوط وتهديدات نظامية على سياسة روسيا الخارجية نوعا وكما، كذلك، تحليل تفاعل المتغيرات والعوامل الداخلية وقيودها المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية؛ تصورات القادة- النخب، الثقافة الاستراتيجية، القدرة الاستخراجية مع العقوبات الاقتصادية، ورصد أهم تحولات سياسة روسيا الخارجية في ضوء إسهامات النظرية الواقعية النيو-كلاسيكية، التي تعتبر توفيقية بين الواقعية الكلاسيكية، التي ركزت على المتغيرات المحلية لتحليل سلوك الوحدات، والواقعية الجديدة، التي ركزت على المتغيرات النظامية من مستوى النظام الدولي لتحليل سلوك الوحدات.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على رصد تحولات المفاهيم الاستراتيجية والأهداف والأدوات، للسياسة الخارجية الروسية، في ضوء العقوبات الاقتصادية.
- الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على تحليل أثر العقوبات الاقتصادية على سياسة روسيا الخارجية من عام 2012-2024م.

فرضيَّة الدراسة

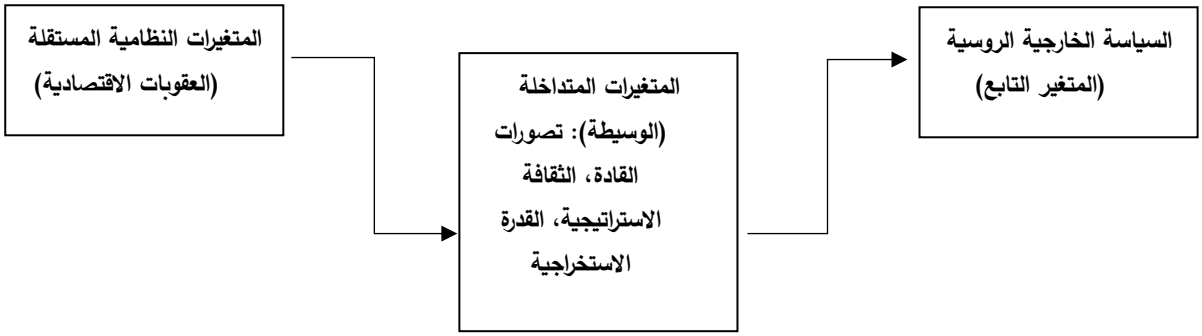
للمتغيرات في روسيا وعواملها الداخلية دور وسيط في ترجمة آثار العقوبات الاقتصادية في مفاهيم السياسة الخارجية الروسية وأهدافها وأدواتها.

الإطار النظري والدراسات السابقة.

يحمل مفهوم القوى الصاعدة بالنسبة لروسيا مفهوما مغايرا مقارنة بالدول الأخرى، لأنها مثلت قلب الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفياتي سابقا، ووفقا لإرثها التاريخي فموسكو معنية بالحفاظ على مكانة القوى العظمى وتعزيزها على عكس القوى الأخرى التي لم تلعب هذا الدور العالمي قط كالهند أو التي لعبته في الماضي البعيد كالصين (Nadkarni& Noonan, 2012, p 163). في هذا الصدد، لا يمكن النظر لسلوك روسيا وتفاعلاتها الخارجية كمحصلة لمتغيرات البيئة الدولية والإقليمية فقط، كما جادل الواقعيون الجدد، لأن الإرث التاريخي ومكانة القوى العظمى ترتبط بمتغيراتها الداخلية، كتصورات القادة والثقافة الاستراتيجية (Wieclawski, 2011, p 176)، فمواقف روسيا الخارجية ليست رد فعل على الضغوط والتهديدات النظامية بقدر ما هي نمط متأصل ومدفوع بعوامل داخلية تتفاعل معها سياستها الخارجية (Moulioukova, 2021, p 11).

في هذا الإطار، تشكل الواقعية النيو-كلاسيكية نهجا أكثر دقة لمعالجة توليفة من المتغيرات النظامية والمحلية، تجعل منها نظرية مناسبة لدراسة وتحليل السياسة الخارجية لروسيا المدفوعة بتصوراتها الذاتية ومكانتها التاريخية (Kropatcheva, 2012, p 34)؛ إذ توفر وجهات نظر بديلة لتيار الواقعية الجديدة، عبر إدخال عوامل محلية متعددة في التفسيرات الهيكلية لسلوك الدولة الخارجية كما قدمها "جدعون روز" في مقالته "الواقعية النيو-كلاسيكية ونظريات السياسة الخارجية" (Gideon. R, 1998, p144)، وتُقدم الدراسة نموذجا متمايزا لتكييف تحولات السياسة الخارجية الروسية وتحليلها في ضوء العقوبات الاقتصادية، وفقا للنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة، عبر ما يأتي:

1. لا تعمل الدول من وجهة نظر النيو-كلاسيكيين، بالضرورة، كجهات فاعلة موحدة؛ فإجماع النخب أو انقسامها حول طبيعة التهديدات الدولية، بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية، والتماسك الاجتماعي يحد من قدرة الدولة على الاستجابة بشكل مباشر للضغوط النظامية (Lobell et al, 2009, p 28).
2. تشير القوة إلى قدرة الدولة الاستخراجية على تحويل القوة الكامنة إلى قوة فعلية (قوجيلي، 2018، ص 165-172)، وتعتبر هذه العملية التحويلة أحد المتغيرات الداخلية التي تُوظف القوة الفعلية في تشكيل السياسة الخارجية (Juneau, 2020, 128). فقوة الدولة الفعلية، غير ذات معنى، إن لم تكن مُدرَكة في تصورات قادتها وقادة الدول الأخرى (قوجيلي، 2018، ص 165-172).
3. يتحدد طموح أهداف السياسة الخارجية للدول ونطاقها، وفقا لوضعها في النظام الدولي وقوتها النسبية. لكن تأثير البنية الدولية الفوضوية على سلوكها يجري بطريقة معقدة وغير مباشرة، وتعتمد كيفية ترجمة الضغوط النظامية إلى سياسات خارجية واستراتيجيات أمنية على عوامل ومتغيرات محلية متداخلة داخل الدولة نفسها (Kitchen, 2010, p 118). ووفقا لذلك تختلف تفضيلات السياسة الخارجية للدول في التعامل مع التهديدات والفرص النظامية بناءً على متغيراتها الداخلية (Taliaferro, 2009, p 45).
4. تشكل العقوبات الاقتصادية أحد القيود النظامية التي تواجهها الدول وفقا للنيو-كلاسيكيين، فهي أبرز الأدوات الرئيسة في السياسة الدولية التي تلجأ لها الدول كبديل للعمل العسكري، وعزز من صعودها بعد الحرب الباردة الانخراط في العولمة، وزيادة الترابط والتأثير، واعتماد الدول وانخراطها في الأسواق والتجارة الدولية (Pala, 2021, p242).
5. تنسجم العقوبات الاقتصادية مع رؤية الواقعيين بسيادة الفوضى على التعاون في النظام الدولي (عقيل، 2018م، ص 110) وتمثل العقوبات المفروضة على روسيا جزءً من هذه الفوضى؛ إذ تنظر موسكو لنظام العقوبات الموسع منذ عام 2014م بوصفه عملا عسكريا مباشرا عليها أكثر من كونه رادعا لسياساتها تجاه أوكرانيا (Ananyev, 2019, p 145).



الشكل (1):

المصدر: من تصميم الباحثين.

6. عدم فعالية العقوبات لا ينفي آثارها الداخلية والخارجية على الدول المستهدفة؛ وهنا تبرز أهمية الواقعية النيو-كلاسيكية في تحليل آثار العقوبات على روسيا عبر ربط المتغيرات النظامية **كمتغير مستقل** مع المتغيرات المحلية **كمتغير متداخل أو وسيط** لرصد وتحليل نتائجها في سياستها الخارجية (**المتغير التابع**).

وضمن هذا الإطار تمت مراجعة مجموعة واسعة من **الدراسات السابقة** التي ارتبطت بمتغيرات البحث أبرزها:

- دراسة (Drezner, 2024) بعنوان **"العقوبات الاقتصادية العالمية"**، والتي هدفت إلى تتبع مدى تقدم البحوث والدراسات التي تناولت العقوبات الاقتصادية وتحديد مجالات البحث المستقبلية لها، وباعتماد المنهج الوصفي توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها الآثار الكبيرة للعقوبات الاقتصادية على سياسات الدول، وكانت أبرز توصياتها ربط دراسات العقوبات الاقتصادية وآثارها بمجالات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. واستفاد الباحثيّن من نتائج هذه الدراسة في بناء المجال العام لعلاقة العقوبات الاقتصادية بتحولات السياسة الخارجية الروسية.
- دراسة (Romanova & Pavlova, 2024) بعنوان "**تجاه فكرو اقعي كلاسيكي جديد في روسيا"**، والتي هدفت إلى تكييف دراسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة للسياسة الخارجية الروسية، وباعتماد المنهج المقارن توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، كان أبرزها تحديد المتغيرات النظامية والمتغيرات المحلية للسياسة الخارجية الروسية في ضوء إسهامات الواقعيين النيو-كلاسيكيين، وأوصت بضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تحلل سياسة روسيا الخارجية من منظور الواقعية الكلاسيكية الجديدة. استفاد الباحثيّن، من هذه الدراسة، في تحديد بعض المتغيرات المحلية لروسيا التي أثرت في تفاعلها واستجابتها العقوبات الاقتصادية.
- دراسة (Connolly, 2018) بعنوان **"استجابة روسيا للعقوبات: كيف تعيد الإدارة الاقتصادية الغربية تشكيل الاقتصاد السياسي في روسيا"**، التي هدفت إلى بيان كيفية استجابة روسيا للعقوبات الغربية في إعادة تشكيل اقتصادها وتوزيع موارده بين مختلف القوى الداخلية، وباعتماد المنهج الوصفي توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: إن استجابات روسيا للعقوبات الاقتصادية داخليا، خلقت تحولا في اتجاهات علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع الدول غير الغربية. إذ استفاد الباحثيّن من نتائج هذه الدراسة في تحديد طبيعة ونطاق القدرة الاستخراجية لروسيا في مواجهة العقوبات وتحديد بعض عناصر التحول في اتجاهاتها الخارجية.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة، اعتمادها على إطار تحليلي يربط بشكل وثيق بين العقوبات الاقتصادية وتحولات السياسة الخارجية الروسية عبر تكيفها وفقا للنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

المبحث الأول: المتغيرات النظامية - دور العقوبات كضغوط خارجية على روسيا.

واجهت روسيا منذ التسعينات مجموعة واسعة من المتغيرات والضغوط النظامية، وشكلت العقوبات الاقتصادية جوهر هذه الضغوط منذ عام 2012م إلى جانب توسع الناتو والاتحاد الأوروبي، ونحلل ونقارن في هذه المبحث طبيعة هذه الضغوط في مرحلة ما قبل وما بعد العقوبات.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل العقوبات الاقتصادية.

اتبعت روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي في مرحلة ما قبل العقوبات نهجا تعاونيا مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، مدفوعة بمصالحها في تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية، مع الحفاظ على قدراتها الدفاعية دون تحديد أعداء محتملين مع التركيز على التهديدات الأمنية ذات الطابع الداخلي (Protopopov et al, 2022, 295-310). وشكلت الترتيبات الأمنية عبر الأطلسي والديمقراطية والعولمة جوهر الحوافز والقيود النظامية في إطار توزيع القوة داخل النظام الدولي والمجال السوفياتي السابق؛ إذ سعت موسكو في عهد بوريس يلتسن إلى ممارسة دور الشريك في المنظومة الغربية مقابل

المكانة والنفوذ الدوليين، وساهمت هذه المعادلة في تشكيل توجهات السياسة الخارجية لروسيا (Zagorskii, 2017, p23)، ومع ذلك، وبالرغم من الوعود الغربية بتقديم المساعدات اللازمة لعملية التنمية الروسية (1991-1995م) إلا أن موسكو بقيت محاصرة بمصالحها الجيوسياسية واعتباراتها الأمنية (Wieclawski, 2011, p 177).

فتحول روسيا نحو الشراكة الغربية ترافق مع حرصها على ضمان نفوذها في دول أوروبا الشرقية ومناطق النفوذ السابقة للاتحاد السوفياتي، وهنا تظهر أهمية البعد الجيوسياسي في ترجمة مجموعة واسعة من المحفزات والقيود الدولية والإقليمية التي تتفاعل معها السياسة الخارجية الروسية، في نطاق التوسع الذي مارسه الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في مناطق أوروبا الشرقية (Zagorskii, 2017, p24)، وهنا برز حلف الناتو كأحد الإشكاليات الرئيسة التي حكمت علاقة روسيا بالدول الغربية وانخراطها في المجتمع الأوربي الكبير وأثرت على الترتيبات الأمنية الجديدة عبر الأطلسي، في فترة ما بعد الحقبة السوفيتية، وهذا دفع بموسكو نحو "المناورة القومية" لتأكيد أنها اللاعب الجيوسياسي المهيمن في أوروبا الشرقية Bagheri & Akbarpour, (2016, p 92)، وكان من نتائج هذه المناورة تبني سياسة خارجية متعددة الاتجاهات، قامت على مبدأ المساواة بين الغرب والشرق، وكانت أكثر واقعية فيما يتعلق بالشراكة مع الدول الغربية، وسعت لإعادة بناء علاقات روسيا مع الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية خاصة الصين والهند والبرازيل (Nadkarni& Noonan, 2012, p 163)، وانعكست هذه السياسة في وثيقة الأمن القومي الروسي عام 1997م، التي تضمنت لأول مرة مفاهيم عالم متعدد الأقطاب، مع إمكانية استخدام القوة العسكرية التي تتجاوز الحفاظ على القدرات الدفاعية، والتركيز على مناطق شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (National Security Concept of the Russian Federation, 1997)، وخلال هذه الفترة اكتسبت روسيا عضوية صندوق النقد الدولي 1992م، ومجلس أوروبا 1996م، ومجموعة الثماني (G8) 1998م. وبهذا لم تلغي السياسة متعددة المستويات لروسيا تعاونها وتطلعاتها للشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية (Chkhaidze, 2023, p 63)، إنما جسدت رفضها لتوسع حلف الناتو وتصوراتها لتهديداته الأمنية وإخلاله بتوازن القوى في أوروبا الشرقية، خاصة مع تدخلاته الإنسانية التي استهدفت حلفاء موسكو في هذه المنطقة، كتدخل الحلف الإنساني في صربيا 1999م (Headley, 2003, p 226).

ومع بداية الألفية الثانية، تعددت مصادر الضغوط النظامية التي واجهت روسيا بقيادتها الجديدة مع صعود بوتن للحكم عام 2000م، بين مزيج من الفرص والقيود والمصالح الاقتصادية والأمنية. فعلى المستوى الدولي، ارتبط انتعاش الاقتصاد الروسي وارتفاع مستوى المعيشة والقدرة الشرائية واستقرار الروبل بين عامي 2000-2006م بارتفاع أسعار النفط والغاز عالميا (Goldman, 2008, p 119)، ورغم أن تحسن اقتصاد روسيا لا يعود بصورة كلية لأسعار الطاقة عالميا، بل مرهون، أيضا بالإصلاحات الاقتصادية الداخلية التي اعتمدها بوتن ضمن استراتيجيته التنموية (Letiche, 2007, p8) إلا ان أسعار الطاقة العالمية تمثل جانبا من القيود والفرص الدولية التي يتفاعل معها القادة الروس على الدوام، خاصة أنها مثلت أحد أبرز مجالات التعاون والشراكة الروسية مع دول الاتحاد الأوروبي، الذي مثل صعوده وتنامي قوته الاقتصادية واعتماده سياسة الجوار الأوروبية عام 2003م للتوسع في وسط وشرق أوروبا مجالا إضافيا للتنافس مع روسيا (Gower & Timmins, 2009, p1685)، وهنا تظهر أهمية تحليل التناقض بين المصالح الاقتصادية والأمنية لموسكو، ففي إطار جهودها لبناء تعاون وشراكات اقتصادية مع الدول الغربية تنامت التهديدات الأمنية في المستويين الدولي والإقليمي، وتصاعدت الخلافات في ضوء إعادة هيكلة حلف الناتو 2002م في سياق الحرب على الإرهاب، واحتلال العراق 2003م، ومواقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية من الثورات الملونة في أوروبا الشرقية، وتحديدا في جورجيا 2003م وأوكرانيا 2004م (Belgacem, 2009, p 28)، وترافق ذلك مع تحول الإرهاب إلى أحد أجندة موسكو الرئيسة مع نهاية عام 2004م نتيجة العمليات الإرهابية التي استهدفت مترو الانفاق والعمليات الأخرى التي دمرت طائرتين مدنيتين (Sanger, 2024, p 380).

أدت التغيّرات السياسية في أوكرانيا وصعود الرئيس" فيكتور يوشتشينكو" الموالي للغرب إلى اختلال توازن القوى في القارة الأوروبية، خاصة بعدما انتهجت أوكرانيا سياسة خارجية مكثفة للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو (Shmelev, 2018, p244). وتصاعدت الخلافات الغربية-الروسية بشكل كبير منذ عام 2006م خاصة مع أزمة الغاز الروسية- الأوكرانية التي كانت أحد المؤشرات على ضعف النفوذ الروسي في أوكرانيا ومعظم دول أوروبا الشرقية لصالح الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الأوروبيين، ووصلت هذه الخلافات ذروتها قبل مؤتمر الأمن في ميونخ عام 2007م مع ظهور خطة واشنطن الساعية إلى إقامة دفاعات صاروخية في جمهورية تشيك وبولندا (Sanger, 2024, p 405)، وفي هذا المؤتمر، رفض بوتن الهيمنة الأمريكية والنظام آحادي القطبية والترتيبات الأمنية في القارة الأوروبية التي لا تراعي المصالح الأمنية الروسية، وأكد سعيه إلى استعادة مكانة روسيا الدولية وضرورة الاتجاه نحو عالم متعدد الأقطاب (Barron, 2022, p 127).

وشكلت قمة الناتو التي انعقدت في بوخارست عام 2008م، والتي رحبت بتطلعات جورجيا وأوكرانيا للانضمام للحلف، بداية التحول في سياسة روسيا الخارجية لاعتبار موسكو ذلك تهديدا مباشرا لأمنها القومي، ففي العام نفسه دخلت القوات الروسية الأراضي الجورجية ودعمت الانفصاليين في إقليمي أبخازيا واستونيا الجنوبية، كأول عمل عسكري للجيش الروسي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي (Klein, 2022, p 2)، وردا عل ذلك، قام الرئيس السابق جورج بوش في سبتمبر/2008 بسحب اتفاق التعاون مع روسيا في مجال التكنولوجيا النووية بعد أن حوله لمصادقة الكونجرس (Nikitin, 2011,

P4) في حين اكتفى الاتحاد الأوروبي بالتهديد بفرض العقوبات مع رفض ألمانيا التي كانت تعتمد على واردات الطاقة الروسية (The Guardian, 2008). وفي ظل هذه التوترات استمر ميزان القوى في القارة الأوروبية في التغير لصالح الولايات المتحدة الامريكية بعد ضم الناتو ألبانيا وكرواتيا عام 2009م (Ivanov et al, 2023, p 23)، واعتبر الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف أن توسع حلف الناتو لدول البلقان هدد بشكل مباشر المصالح الأمنية لروسيا (Shifrinson, 2016, p13). وفي ظل هذا الجمود في العلاقات الروسية الغربية وتصاعد التهديدات الأمنية فشلت الجهود التي قادتها هذه الدول، سواء عبر إعلان أستانا عام 2010م ومباحثات "هلنسكي+40" عام 2011 عبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، في الوصول إلى ترتيبات أمنية شاملة عبر المنطقة الأورو-أطلسية (Raquel, 2022, 133)، بل تحولت المنافسة والتوترات بين الأطراف إلى مناطق أخرى كان أهمها الشرق الأوسط بعد الربيع العربي، وبالتحديد رفض روسيا تدخل حلف الناتو في ليبيا خارج إطار مجلس الأمن الدولي.

المطلب الثاني: مرحلة العقوبات الاقتصادية.

بدأت ضغوط العقوبات في ديسمبر من عام 2012 عندما صادق الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما على مشروع قانون ماجنيتسكي (Magnitsky Act) لفرض عقوبات ذكية استهدفت المسؤولين المتورطين بانتهاكات حقوق الإنسان في روسيا (Russell, 2021, p2)؛ إذ ارتبطت هذه العقوبات بالمواجهة الامريكية الروسية شرق أوروبا (Kuzmarov, 2021, p 293). ورغم تراجع التوتر بين موسكو وكييف في عهد الرئيس الأوكراني السابق "فيكتور يانوكوفيتش" الذي أعاد ضبط العلاقات مع روسيا، ورفض الانضمام لحلف الناتو مع حفاظه على تطلعات الانضمام للاتحاد الأوروبي (Shmelev, 2018, p244)، إلا أن هذا التراجع كان مؤقتا نتيجة اتساع المعارضة الداخلية لـ يانوكوفيتش بسبب تراجعه عن مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2013م لصالح إنشاء اتحاد جمركي مع روسيا، وفي النهاية، أدى ذلك لاندلاع احتجاجات أطاحت بـ" يانوكوفيتش" عام 2014م (Baker, 2024, p 78) لصالح بروز حكومة انتقالية رفضت أي تدخل أو تأثير لموسكو في الشؤون الداخلية الأوكرانية، ولم تكن روسيا على استعداد لخسارة أوكرانيا، لأن اندماجها في المنظومة الغربية كان سيبدد المجال الجيوسياسي التقليدي لروسيا أمام القوى الغربية (Gasparini, 2021, p407)، فبعيدا عن الحكومة الانتقالية في كييف اتخذت الاحتجاجات في منطقة "دونباس" وشبه جزيرة القرم بين مؤيدي أوكرانيا ومؤيدي روسيا منحى آخر، وسرعان ما تحولت إلى احتجاجات مسلحة سيطرت عبرها القوات الموالية لروسيا على مؤسسات الحكومة والبرلمان، ولاحقا في 15 مارس أجري استفتاء على انفصال القرم وانضمامها لروسيا، وحسم لصالح الموالين، ورغم التشكيك بنزاهة الاستفتاء، إلا أن موسكو أعلنت ضم شبه جزيرة القرم في 18/ مارس، واعتبر ذلك رد فعل على إسقاط الرئيس والحكومة الموالية لروسيا في كييف (Christine, 2023, p14).

جاءت استجابة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على التطورات في كييف وضم روسيا لجزيرة القرم في مسارين: **أولهما، التهديد باستخدام القوة العسكرية** من قبل حلف الناتو في حالة وقوع هجوم عسكري روسي على أوكرانيا، **وثانيهما، فرض العقوبات الاقتصادية والعزلة السياسية** على موسكو دوليا، وأدى المسار الأول إلى توترات بين الناتو ودول الاتحاد الأوروبي التي رفضت تحمل التكاليف الباهظة لتدخل الناتو عسكريا، واتقفت الأطراف في النهاية على مسار العقوبات الاقتصادية (Bagheri & Akbarpour, 2016, p92). فقد فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات تقييد السفر وتجميد الأصول على الأفراد والمؤسسات الروسية الحكومية والخاصة الذين كان لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بضم جزيرة القرم وبكافة الأنشطة المتعلقة بها، وكذلك ممن كان لهم علاقة بتقويض أمن أوكرانيا واستقرارها وسلامة أراضيها، وقامت بين عامي 2014-2021م بفرض حظر على الأعمال التجارية والاستثمارات الامريكية في القرم، وحظرت التجارة في مشاريع استخراج النفط الروسي في المياه العميقة ومنطقة القطب المتحد الشمالي أو مشاريع النفط الصخري، وكذلك تعليق عضوية روسيا في مجموعة الثماني (G8) (Rennack, 2021, p1). وكان من ضمن المؤسسات والشركات التي خضعت لهذه العقوبات (Bank Rossiya, Gazprombank, Rosneft, United Shipbuilding Corporation)، أما قائمة الأفراد فقد شملت كبار الملياردرات ورجال الأعمال والاقتصاديين المرتبطين بمؤسسات الدولة والدائرة الشخصية للرئيس بوتين مثل (يوري كوفالتشوك المساهم الرئيس في بنك روسيا، إيغور سيتشين الرئيس التنفيذي لشركة روسنفت، ديمتري روجوزين نائب رئيس الوزراء الأسبق والمشرف على قطاع الدفاع...).

وشملت حزمة العقوبات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي على روسيا القيود على السفر وتجميد الأصول لأكثر من 155 مسؤولا روسيًا من مختلف المؤسسات الحكومية بين عامي 2014-2015م، وتوسعت هذه العقوبات لتشمل المجالات الدبلوماسية والتجارية فعلقت المحادثات الثنائية بين موسكو والاتحاد الأوروبي، كما علقت عضوية روسيا في مجموعة الثماني (G8) بالإضافة إلى حظر شمل الأسلحة والمواد العسكرية والتكنولوجيا والمعدات المستخدمة في استكشاف النفط وإنتاجه، وطال الحظر كذلك، الاستثمارات في مجالات النقل والاتصالات والطاقة في شبه جزيرة القرم، وألغى بنك الاستثمار الأوروبي العمليات المالية المستقبلية في روسيا ومددت هذه العقوبات عام 2018م أربع سنوات لعام 2021م (Barron, 2022, p 123).

وتزامنا مع العقوبات كالضغوط الدولية، تفاقمت الضغوط الإقليمية لروسيا التي وجدت نفسها عاجزة عن التأثير في نتائج الانتخابات الأوكرانية نتيجة خروج عدد كبير من موالها في القرم ودونباس إذ أصبحت مناطق ذات حكم ذاتي وفقا لاتفاقيات مينسك (Malyshev, 2021, p 205)، فكانت الأفضلية في الانتخابات الرئاسية الاوكرانية في 2014م و2019م للقوميين الموالين للغرب، فكل من الرئيسن السابق "بوروشنكو" والحالي "فولوديمير زيلينسكي" لم يميلا إلى الالتزام باتفاقات مينسك وانتهجا سياسة خارجية مؤيدة للغرب (Götz& Ekman, 2024, p 199)، فاعتمد البرلمان الأوكراني عام

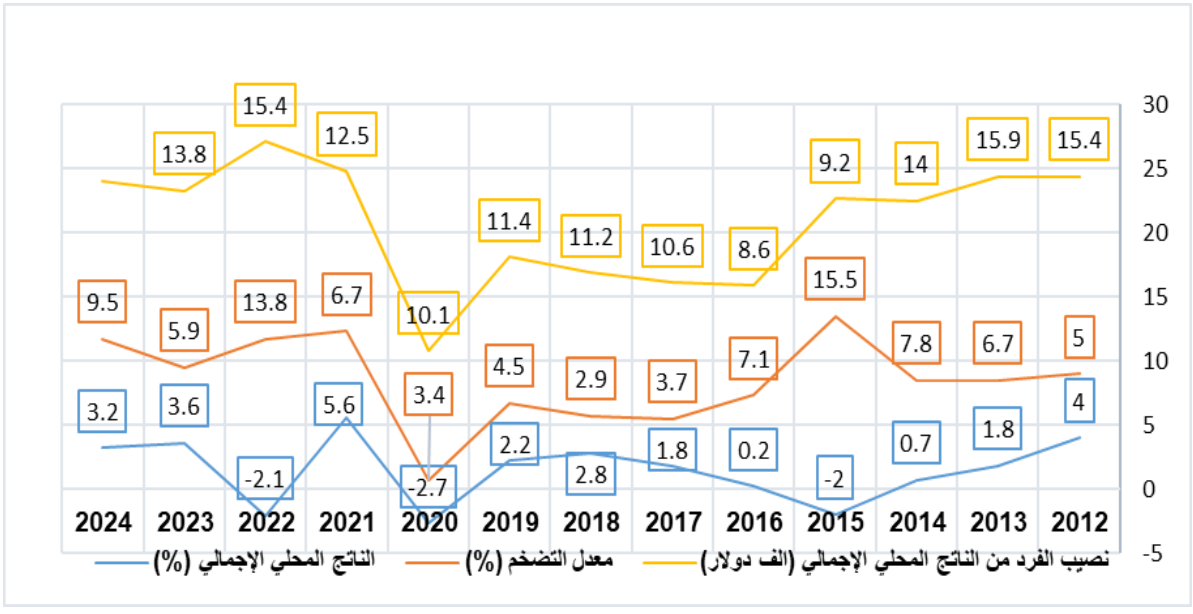
2017م تشريعا ينص على التزام كييف بالانضمام للناتو، وتعديلا دستوريا في 2019م ينص على هدف الانضمام للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو (Christine, 2023, p15).

ورافق ذلك دعما كبيرا لأوكرانيا عبر حزم المساعدات الشاملة التي أقرها حلف الناتو في عام 2016م، وتدريب وحدات عسكرية بمعدل 4000 آلاف جندي عام 2014م (Götz& Ekman, 2024, p 199)، وفي المقابل وسَّعتْ الدول الغربية حزم العقوبات الاقتصادية على روسيا تدريجيا وامتدت موضوعاتها لتشمل بين عامي 2014-2021م إلى جانب ضم شبه جزيرة القرم الأنشطة السيبرانية، انتهاكات حقوق الانسان، واستخدام الأسلحة الكيماوية، وانتشار الأسلحة، والتجارة غير المشروعة، واستخدام الطاقة كأداة قسرية لتنفيذ أهداف سياسية (Rennack, 2021, p1). وفي ضوء التطورات السابقة قادت موسكو في فبراير 2022م عملية عسكرية واسعة في مناطق شرق أوكرانيا بعد اعترافها باستقلال مقاطعات الحكم الذاتي في دونباس، ومع هذه العملية شهدت روسيا عقوبات اقتصادية واسعة بين عامي 2022-2024م.

فتوسعت عقوبات الاتحاد الأوروبي منذ العملية العسكرية الروسية (2022م) لتشمل مع العقوبات السابقة (12) حزمة من عقوبات قطاعية، شملت قطاعات التكنولوجيا والنقل وتكرير النفط والطاقة والطيران والملاحة البحرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج، وعقوبات ذكية (مستهدفة) خضع لها حتى نوفمبر/2024م ما يقارب (2200) من مسؤولين وكيانات روسية، وتضمنت الحزمة السادسة من العقوبات حظر استيراد النفط الخام المنقول بحرا، مع استثناءات لدول الاتحاد التي تعتمد بشكل خاص على النفط الروسي (global sanctions database, 2024).

أما العقوبات الأمريكية على روسيا فشملت نظامين منفصلين، الأول، نظام العقوبات المتعلقة بأوكرانيا-روسيا: إذ وسّع الرئيس الأمريكي السابق بايدن بموجب الأمر التنفيذي (2022/14065) العقوبات السابقة لتشمل حظر الاستثمارات الجديدة والواردات من مناطق "دونيتسك ولوغانسك" شرق أوكرانيا وتوسيع قوائم حظر الأفراد والمؤسسات. والثاني، نظام عقوبات الأنشطة الخارجية الضارة التي تقوم بها روسيا، واستهدفت قطاعات التكنولوجيا والدفاع وخطوط تصدير النفط الروسي، وحزمة عقوبات مالية شملت إخراج روسيا من نظام التحويلات العالمي (SPFS) وحظر الاستثمارات والمعاملات في السندات المالية المقومة أو غير المقومة بالروبل من قبل مختلف المؤسسات المالية الروسية وعلى رأسها البنك المركزي الروسي (global sanctions database, 2024).

وفي سياق تحليل فعالية هذه العقوبات، نعتمد مفهوما للفعالية يستند في جانب منه على مساهمة (Pala, 2021) التي تشير فيها إلى مفهوم الفعالية، بوصفها الادراك الذاتي لأهداف العقوبات التي تم تحقيقها، وإيجاد تفسيرات لها إذ لم تحقق أهدافها في ضوء آثارها، وذلك للإحاطة بالعوامل التي تجعل من العقوبات فعالة أو العكس. أما الجانب الآخر من مفهوم الفعالية تمثل باعتماد معيار الفعالية الذي طبقه (Semenenko, Oleh, et al, 2024) ويستند إلى تكاليف العقوبات الاقتصادية؛ إذ تمثل التكاليف وقدرة الدول على تحملها أو عدم تحملها أحد المضامين الرئيسة لنظرية "توازن المصالح" التي قدمها "راندل شويلر"(Schweller, 1994) أبرز رواد الواقعية الكلاسيكية الجديدة، وتاليًا أبرز المؤشرات الاقتصادية لتكاليف العقوبات الاقتصادية بالنسبة لروسيا بين عامي 2012-2024م.



الشكل (2): المؤشرات الاقتصادية لروسيا في ضوء العقوبات الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الباحثين، وهي بيانات مجمعة من قاعدة بيانات البنك الدولي.

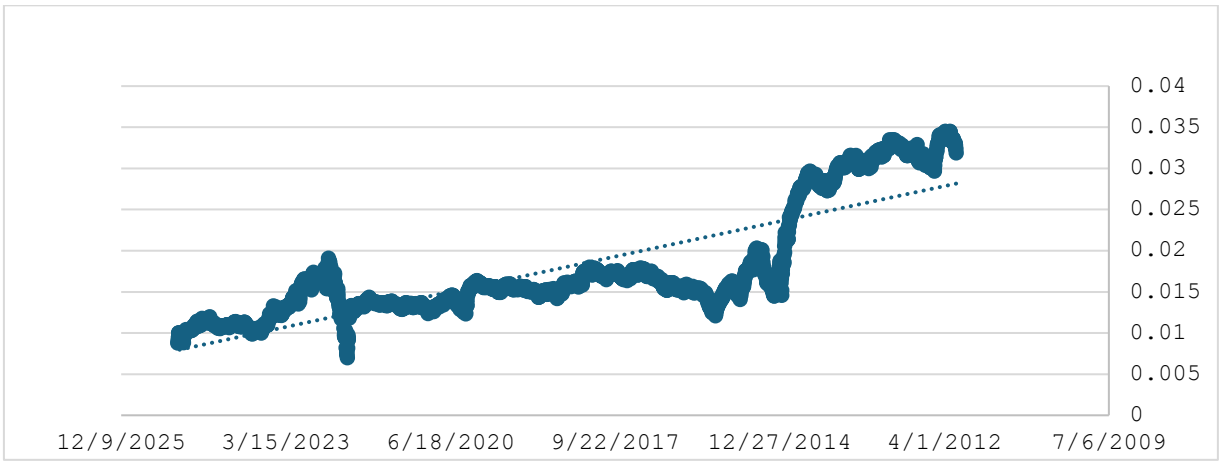
تأثر الاقتصاد الروسي بشكل ملحوظ بالعقوبات وفقا للشكل (2)؛ إذ انخفض معدل نمو الناتج المحلي من (4%) 2012م إلى (-2%) في 2015م بعد عقوبات القرم، ثم إلى (-2.1%) بعد عقوبات العملية العسكرية شرق أوكرانيا، وارتبط تحسنه بعد ذلك بزيادة الانفاق الدفاعي، وانعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مستويات التضخم. ووفقا للشكل (3) كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي الأكثر تضررًا وعكست خروج كبير للاستثمارات من الاقتصاد الروسي، مع خسائر كبيرة في قطاع الطاقة، تراجع وفقا لها الفائض التجاري بنسبة 69% في 2023م و57% في 2024م ليصل إلى 124 مليار دولار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن صادرات النفط والغاز تشكل الجزء الأكبر من الفائض التجاري.



الشكل (3): مؤشرات الميزان التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي لروسيا من عام 2012-2024م.

المصدر: من إعداد الباحثين (https://www.macrotrends.net, https://www.ceicdata.com).

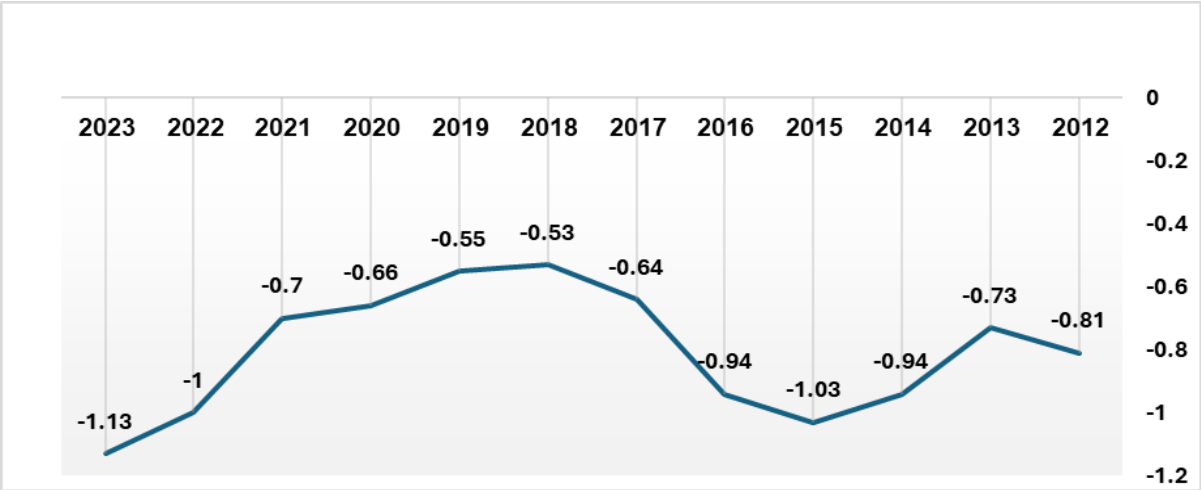
ويوضح الشكل رقم (4) تقلبات كبيرة وانخفاض مستمر منذ عام 2012م في سعر صرف الروبل مقابل الدولار الأمريكي، خاصة مع نظام العقوبات الموسع منذ عام 2022م بعد حظر تعاملات البنوك الروسية ووصولها إلى نظام المعاملات المالية العالمي "سويفت".



الشكل رقم (4): سعر صرف الروبل مقابل الدولار الأمريكي من عام 2012-2025.

المصدر: من إعداد الباحثين https://www.investing.com/currencies/rub-usd-historical-data

ونلاحظ عبر الشكل (5) أن للعقوبات الاقتصادية دورا في انخفاض درجة الاستقرار السياسي لروسيا في الأعوام التي تزامنت أو تلت العقوبات الاقتصادية 2012م، 2014م، 2022م، فوفقا لمؤشر البنك الدولي للاستقرار السياسي، شهدت الأعوام التي فرضت فيها العقوبات انخفاضا كبيرا في المؤشر نتيجة انعكاسها بشكل مباشر على الأوضاع والظروف الاقتصادية للمواطنين الروس، وطبقا لمعدل التضخم في الشكل (2) ارتفع عام 2015م بعد العقوبات إلى (15.5%) وفي نفس العام انخفض مؤشر عدم الاستقرار السياسي إلى (-1.03)، وفي عام 2022م في إطار نظام العقوبات الموسع تزامن خروج الاستثمارات الأجنبية من روسيا التي بلغت (39.8) مليار دولار طبقا للشكل (3) مع انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي إلى (-1.13) كما هو موضح في الشكل (5) أدناه.



الشكل (5): مؤشر الاستقرار السياسي في روسيا في ضوء العقوبات الاقتصادية 2012-2023م.

المصدر: https://databank.worldbank.org/source/worldwide-governance-indicators/Series/PV.EST

وعند النظر إلى فاعلية هذه العقوبات نجد أنها لم تحقق الأهداف التي حددتها الدول الغربية، فلم تؤد هذه العقوبات إلى تغيير سياسات روسيا وانسحابها من شبه جزيرة القرم عام 2014م، ولم تردع، لاحقا، العملية العسكرية الروسية شرق أوكرانيا عام 2022م، وإلى الآن، يفشل نظام العقوبات الموسع في تحقيق أهدافه بسبب الاستجابات العميقة داخل الدولة الروسية لتخفيف آثار هذه العقوبات والتي طورتها تدريجيا منذ عام 2012م، وعليه نحلل في المبحث التالي دور المتغيرات الداخلية في التأثير على استجابات روسيا وسياساتها الخارجية تجاه العقوبات الاقتصادية.

المبحث الثاني: المتغيرات المتداخلة (المحلية) لاستجابة روسيا للعقوبات.

يحدد الواقعيون النيوكلاسيكيون المتغيرات والعوامل الداخلية التي تؤثر على صناع السياسات الخارجية في استجاباتهم للضغوط الدولية، ضمن أربع فئات رئيسية، هي: تصورات القادة، والثقافة الاستراتيجية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، والمؤسسات المحلية الرسمية- طبيعة النظام السياسي (Lobell et al, 2012)، ونظرا لخصوصية روسيا يعتمد التحليل على؛ تصورات القادة- النخب والثقافة الاستراتيجية والقدرة الاستخراجية (Romanova & Pavlova, 2024)، مع التركيز على متغير الأفكار الذي قدمه "نيكولاس كيتشن" إذ تلعب دورا كبيرا في تفسير تأثير متغيرات الدولة الداخلية على سياستها الخارجية عبر تحليلها في سياق تحديد الأفراد صنّاع القرار والمؤسسات والثقافة الأوسع للدولة (Kitchen, 2010, p 130)، فجميع هذه المتغيرات ترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ روسيا وموقعها الجغرافي وامتداداتها الجيوسياسية الواسعة التي ساعدت في بناء صورتها الذاتية كقوة عظمى (Moulioukova, 2021, p 12-13).

المطلب الأول: تصورات القادة والثقافة الاستراتيجية.

تتمحور **تصورات القادة** -العامل الأول- في روسيا ضمن ثلاثة مدارس فكرية؛ المدرسة الغربية (تميل للتعاون مع الغرب)، المدرسة الأوراسية (تميل للتعاون مع الصين وبعض دول الشرق الأوسط كإيران) والمدرسة البراغماتية (تميل لمصالح الدولة دون التزام غربي أو أوراسي) التي يعتبر بوتن اكثر ميلا لها (Pacer, 2015, p 5-6)؛ إذ استند في خطاباته منذ 2012م على المصالح الوطنية والتاريخ والثقافة والقيم الروسية مصدرا لتبرير قراراته الخارجية، باعتبار الدولة هي الفاعل الرئيس في التاريخ الروسي، وأن الفضيلة السياسية هي خدمة الدولة (Pahaljuk, 2018, p27). ورسخ بوتن تصوراته للبيئة الخارجية وتهديدات الولايات المتحدة وتوسع حلف الناتو والعقوبات الاقتصادية عبر "الفكرة الروسية" المتمثلة بالقومية أو البوتينية -كما يطلق عليها البعض- التي صعدت بقوة منذ عام 2015م، والتي تتكون من:

1. وضع روسيا كقوة عظمى وتأثير ذلك على السياسة الخارجية الروسية في سياق تأكيد مصالحها الوطنية التي تعتبر في العديد من المجالات متعارضة مع الغرب مما يجعلها على عداء معه.
2. دولة قوية داخليا تتبعها حكومة قوية تتمتع بصلاحيات واسعة تمكنها من ضمان أمن النظام والمجتمع وتجعل منها قوة ومصدرا رئيسًا لأي تغيير.
3. الوطنية التي يؤمن في سياقها المواطن الروسي بقوة الدولة وتعظيمها على حساب حقوقه وحرياته الشخصية (Van Herpen, 2024, p 111).

وفي ضوء هذه التصورات أضفى بوتن الطابع الشخصي على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية الروسية مع إضعاف دور المؤسسات، ومع ذلك لا تشير عملية شخصنة صنع القرارات الخارجية إلى حرية بوتن في التصرف بها كما يريد، بل تعني أنه اللاعب الأكثر تأثيرا في هذه العملية، وأن هناك قيودا تحد من قدرته في مجال السياسيات الخارجية (Strycharz, 2022, p 10)، وترتبط هذه القيود وعملية شخصنة صنع السياسية الخارجية بالنخب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية داخل مؤسسات الدولة الروسية وقطاعاتها المختلفة، والتي تتكون من (Rutland, 2016, p 64-66):

1. **الدائرة الشخصية المحيطة بالرئيس (السوليفارشيين):** تتكون من الأشخاص اللذين عملوا مع بوتن في جهاز الاستخبارات السوفيتي (كي جي بي)، والذين عملوا معه في مكتب عمدة سانت بطرسبرغ أوائل التسعينات، وبعض الشخصيات الاتحادية، الذين يدينون بالولاء الشخصي للرئيس والمصلحة الذاتية، وقادوا إصلاحات الاقتصاد الروسي ضمن توجهات ليبرالية، ويسيطرون على عدد كبير من الأصول والشركات، وأقرب للانفتاح على الغرب ومنهم الرئيس السابق ديمتري ميدفيدف وإيغور سيتشين الرئيس التنفيذي لشركة روسفت.
2. **المسؤولون الأمنيون "السولفيكي":** من مختلف الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التي تزايد دورها وحضورها داخل المؤسسات والقطاعات الروسية، ويدعم السولفيكي دولة شديدة المركزية ذات جيش وأجهزة أمنية قوية، ويتمسكون باستعادة مكانة روسيا كقوى عظمى، ومواجهة الغرب بوصفه تهديدا وجوديا، إضافة إلى ترسيخ مكانة ونفوذ روسيا في الفضاء السوفياتي السابق (Strycharz, 2022, p 14).
3. **الاوليغارشيين:** رجال الأعمال والملياردیرات اللذين تتركز بأيديهم أغلب الثروات والشركات الكبرى في قطاعات النفط والغاز والبناء والتكنولوجيا، وتربطهم علاقات وثيقة ومصالح متبادلة مع الدائرة المقربة من الرئيس والمسؤولين الأمنيين من السولفيك.

ونضيف فئتين إلى التصنيف الذي طرحه (Rutland, 2016) أعلاه:

4. **رؤساء الجمهوريات الروسية وممثلها داخل الاتحاد (الاتحاديين):** لا يمكن اعتبارهم فئة منفصلة عن النخب السابقة، ولكنهم يتوزعون ضمن النخب الثلاثة السابقة، ومنهم رمضان قاديروف المقرب من بوتن رئيس جمهورية الشيشان، وسليمان كريموف عضو مجلس الاتحاد الروسي عن جمهورية داغستان وهو من أكبر الاوليغارشيين في روسيا.
5. **النخبة الوطنية (القوميين):** نخبة جديدة بدأت في التشكل منذ عام 2017 مع تأسيس "مدرسة المحافظين" التي يُؤهل خريجوها لتولي المناصب والإدارات العليا في مؤسسات الدولة وشركاتها (Civil Service Portal of Russia, 2021)، بالإضافة لمنتسبي برنامج "قادة روسيا" الذي أنشأ عام 2018م الذي تقلد المميزين من خريجيه وظائف إدارية عليا، منهم 5 نواب لوزراء فدراليين. وبرنامج زمن الأبطال «Время героев» الذي طرحه بوتن في فبراير 2024م ليضم المحاربين القدامى والمشاركين في العمليات العسكرية في أوكرانيا، بهدف تأهيلهم لتولي المناصب العليا (TACC, 2024).

تتوزع هذه النخب بين مؤسسات الدولة ومختلف قطاعاتها، وتكتسب بعض المؤسسات دورها في عمليات صنع القرار من قوة شخصياتها ومنتسبيها وعلاقات القوة فيما بينهم ودرجة قربهم من الرئيس (Kaczmarski, 2014, p 390). فالنظرة العامة لمجلس الدوما أنه تحت تأثير بوتن وسيطرته عبر حزب روسيا الموحدة، لكن في مسألة حظر "يوتيوب في روسيا" وبعد أن رفض بوتن هذا الحظر الذي طالب به الصقور في مجلس الدوما لمواجهة التأثير الغربي داخل المجتمع الروسي، نجد أنه تجاوز رفض بوتن عبر تقييد الوصول للمحتوى وابطاء خدمات الموقع في الفضاء الالكتروني الروسي (Stanovaya, 2024). يضاف إلى ذلك قيود المعارضة الرسمية داخل الدوما من خارج حزب روسيا الموحدة الداعم لبوتين وغير الرسمية رغم ضعفها، وكذلك الرأي العام الروسي الذي يحظى بأهمية كبيرة ضمن تصورات بوتن (Strycharz, 2022, p 13-26).

وترتبط هذه التصورات للقادة والنخب والمجتمع ارتباطا وثيقا ***بالثقافة الاستراتيجية*** -العامل الثاني- التي تمثل قيودا على القادة السياسيين في تفضيلاتهم وسياساتهم الخارجية، وتعتبر الثقافة الاستراتيجية الروسية نتاجًا لتاريخ طويل من الحروب والصراعات مع القوى الأوروبية الأخرى، وحدود جغرافية واسعة أولت أهمية كبيرة للعمق الاستراتيجي للدولة، بالإضافة لرواية العداء الغربي لها (Rumer & Sokolsky, 2020, p 1)، فتاريخيا مثلت صورة الصراع عاملا مهما في بناء وتماسك الهوية داخل المجتمع الروسي، مما سمح للنخب بتعزيز سلطة الدولة في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الاقتصادية (Moulioukova, 2021)، فالثقافة الاستراتيجية الروسية تدعم دائما فكرة البطل والقائد القوي القادر على مواجهة الغرب وتهديداته، وقد فرضت هذه الثقافة قيودا كبيرة على الرئيس السابق بوريس يلتسن في استدارته نحو الغرب، وقلصت من سياسات التقارب نتيجة لعديد من العوامل أبرزها توسع حلف الناتو الذي اعتبر تهديدا مباشرا للعمق الاستراتيجي الروسي (Vershinin & Krivopalov, 2024, p44). وكان

للثقافة الاستراتيجية الروسية ومسألة هوية روسيا بين الاندماج في أوروبا او إيجاد نموذج متمايز لها عبر الأوراسية (Romanova & Pavlova, 2024, p 239) دور رئيس في ظهور المدارس الفكرية الغربية والأوراسية والبراغماتية في السياسة الخارجية الروسية وعلاقاتها ومكانتها في النظام الدولي وتحديد ماهية الأولويات والتهديدات والتحديات الخارجية التي تواجه روسيا.

المطلب الثاني: القدرة الاستخراجية

لا شك في أن القدرة الاستخراجية -العامل الثالث- لصانعي السياسية الخارجية الروسية في الاستجابة للعقوبات الاقتصادية تتأثر بدرجة أو بأخرى بالمتغيرات الداخلية الأخرى وفقا للنيوكلاسيكيين؛ إذ توفر كما استعرضنا مجموعة من الحوافز والقيود التي تؤثر على السياسية الخارجية الروسية في مفهومها وأهدافها وأدواتها وسلوكها الخارجي (Götz, 2022). فاستجابات موسكو على العقوبات الاقتصادية بعد عام 2014م عكست سياسات داخلية وخارجية متعددة، كان أبرزها تشجيع طرف ثالث (دول، شركات، أفراد) على تجاوز العقوبات المفروضة عليها، وإيجاد شركاء آخرين، والعقوبات الاقتصادية المضادة، وأخيرا التكيف عبر إيجاد اقتصاد روسي مقاوم للعقوبات (Gould-Davies, 2020, p 15-18).

تعتمد القدرة الاستخراجية على نظام تخصيص الموارد والوصول لها، وفي روسيا فرضت مركزية السلطة، وتحالفات النخب، نظام الوصول المحدود الذي أتاح للنخبة الحاكمة إمكانية الوصول لربع مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها بشكل يعكس تفضيلاتها الداخلية والخارجية (Oxenstierna & Wannheden, 2022, p2). وقد عكست عمليات التكيف نموذجا متمايزا للاقتصاد السياسي الروسي وقدرة النظام على الوصول للموارد وتخصيصها وتوزيعها بشكل خفف من تكاليفها الداخلية، ومكنها من إيجاد أسواق جديدة في آسيا، مع تقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الاكتفاء الذاتي (Floudas, 2023, p 3)، عبر تكثيف دعم القطاعات الحيوية وإحكام السيطرة على إيرادات النفط وإعادة توزيعها بتأميم شركات النفط المملوكة للقطاع الخاص، وإحكام السيطرة الحكومية على شركات الطاقة العملاقة "غازبروم، سيبنفت، يوكوس" (Kuzmarov, 2021, p 300)، وقد لعبت مركزية السلطة في روسيا، وغيرها من العوامل الداخلية المشار لها سابقا، دورا في ترجمة الاستجابات للعقوبات الاقتصادية ضمن الاقتصاد السياسي الروسي وتحكم الدولة بكل القطاعات الاقتصادية الحيوية لتطوير اقتصاد مقاوم للعقوبات عبر تقسيم الاقتصاد الروسي الذي تديره إلى ثلاثة قطاعات رئيسية (Connolly, 2018, p 32-42):

1. القطاع (أ)، الذي يشمل شركات الموارد الطبيعية (النفط، الغاز، استخراج المعادن)، والتكتلات الزراعية كشركات (Razgulay Group)، وشركات الطاقة النووية (Rosatom)، والشركات الدفاعية (Rostec)، وهي شركات لها مكانتها وامتداداتها وتأثيرها وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، وفي الغالب شركات مملوكة للحكومة الروسية وتشكل معظم إيراداتها المالية والتي تقدر مليارات الدولارات.
2. القطاع (ب)، الذي يشمل الشركات والصناعات غير القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية وتتركز أنشطتها في السوق الروسية، وهي شركات تعتمد على الدعم والإعانات من الحكومة الروسية بالدرجة الأولى، كصناعات السيارات والسفن ومعدات النفط والغاز بالإضافة إلى فئات المتقاعدين والموظفين الحكوميين.
3. القطاع (ج)، الذي يشمل مجموعات البناء والتجزئة الكبيرة وخدمات الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع الصناعات، وتعتمد على أنشطة البيع بالتجزئة ولوجستيات النقل والبيع بالتجزئة، ويعتبر هذا القطاع محايدا وخارج عملية إعادة التوزيع المتبادل بين القطاعين (أ، ب).

وتعكس العمليات المتبادلة بين هذه القطاعات تفاعل مختلف النخب وقطاعا واسعا من المجتمع الروسي في إطار عمليات إعادة التوزيع التي تقودها موسكو منذ عام 2013م، وهذا التفاعل لا يعبر عن نخبة روسية متماسكة بقدر ما يشير إلى شبكة معقدة من المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

فضمن هذه الشبكة تخضع القيادة السياسية العليا في روسيا وقراراتها في المجال الخارجي بشكل أكبر لهيمنة قطاع من النخبة هم السولفيكي، الذين اتسع نفوذهم خلال فترتي بوتن بين عامي 2000-2008م، وتغلغلوا بقوة داخل مختلف المؤسسات الروسية بعد احتلال القرم 2014م (Rivera, D. W., & Rivera, S. W, 2018, p 230)، وساهم هذا الدور للسولفيكي في ترجمة الاستجابة للتهديدات والضغوط الخارجية ومن ضمنها العقوبات الاقتصادية بوصفها عمل عدائي وإعلان حرب، ونتيجة لذلك شهد الاقتصاد الروسي عمليات عسكرة واسعة، وتدخل للأجهزة الأمنية في كافة الشركات الخاصة التي تمتلك قدرة الوصول إلى المعلومات السرية والحساسة (Prokopenko, 2023)، وفي المقابل فقد الاوليغارشيين في روسيا معظم تأثيرهم السياسي في ظل هيمنة السولفيكي (Galbraith, 2024, p 413)، ورغم خروج بعضهم إلى دول أخرى في آسيا كسنغافورة ومدينة دبي نتيجة شعورهم بعدم الأمان داخل روسيا وخوفهم من العقوبات والمسائلة في الدول الغربية (Baker, 2024, p 189)، إلا أن الغالبية اختارت البقاء لأن النخبة الاقتصادية في روسيا غير متجانسة وتأثير العقوبات عليها متباين (Gould-Davies, 2020, p 18)، بين قطاعات أكثر عرضة لتأثير العقوبات الاقتصادية لانخراطها في الأسواق العالمية وقطاعات أقل عرضة لتأثير العقوبات لانخراطها بالأنشطة الاقتصادية المحلية واعتمادها على الدعم والإعانات الحكومية.

وما يجمع هذه النخب وتقاطعاتها هو الولاء للرئيس بوتين بوصفه الزعيم القادر على حماية مصالحها، وكما أشرنا سابقا، لا يمتلك بوتن السيطرة الكاملة على هذه النخب، ولكنه اللاعب الأكثر تأثيرا، ويدرك مدى أهمية الحفاظ على التوازن بين هذه النخب وحماية مصالحها في ضوء العقوبات الاقتصادية، وهنا تتجلى الحوافز والقيود الداخلية التي يكون لها تأثير مباشر وغير مباشر على الرئيس واستجابة سياسته الخارجية لها. فبوتين يدرك أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية الكبرى في دول ما بعد الاتحاد السوفياتي بشكل عام تحدث عندما تعتقد إحدى هذه النخب أن الزعيم غير قادر على حماية مصالحها (Gould-Davies, 2020, p 19)، ولا شك أن الأزمة الدستورية في روسيا عام 1993 والأزمة الاقتصادية الكبيرة مع نهاية التسعينات حدثت عندما أظهر يلتسن الضعف أمام حماية المصالح الأمنية وتحقيق التنمية الاقتصادية لقطاعات واسعة من النخب. وهذا التناقض والتباين بين مصالح روسيا الأمنية والاقتصادية ما زال يشكل أحد القيود في التعامل مع العقوبات الاقتصادية الغربية واستجابات موسكو لها، وما زال أيضا، يعكس صراعات كبيرة بين النخب وداخلها للحصول على المكاسب في ضوء مركزية توزيع الموارد التي تقوم بها الدولة.

ومن أبرز أمثلة الصراعات، ذاك الصراع الذي امتد داخل النخب الأمنية نفسها في محاولة سيطرة وزارة الدفاع الروسية على الشركات الأمنية الخاصة وأهمها مجموعة "فاغنر" التي رفض رئيسها "يفغيني بريغوجين" عملية التأميم ودخل في صراع مباشر مع وزير الدفاع الأسبق "سيرغي شويغو" وقاد على إثره الانقلاب التي سيطرت قواته خلالها على منطقة "رستوف" عام 2023 والتي تدخل بوتن بشكل مباشر لحلها، وبعد شهر من الانقلاب قُتل بريغوجين نتيجة سقوط طائرته الخاصة بأحد ضواحي موسكو (Larsen, 2025).

المبحث الثالث: المتغير التابع، تحولات السياسية الخارجية الروسية في ضوء العقوبات الاقتصادية.

يشير الواقعيون الكلاسيكيون إلى نوعين من التغييرات التي تطرأ على السياسية الخارجية نتيجة الضغوط والتهديدات الخارجية، وذلك ضمن مفهوم التغيير الاستراتيجي الذي يحدث وفقا لـ "نيكولاس كيتشن"، نتيجة الضغوط والتهديدات الدولية والإقليمية التي تعمل على إعادة توزيع القوة بين الدول وتولد تهديدات جديدة للدولة، وهذه التهديدات، بتفاعلها مع المتغيرات الداخلية للدولة، تولد نوعين من التغيير الاستراتيجي لصانعي السياسة الخارجية، تغير جوهري يشمل أهداف وأدوات الاستراتيجية، وتغير ثانوي يقتصر على تنفيذ الاستراتيجية (Kitchen, 2010, p 137)، وعليه تناول القسم تحليل آثار العقوبات الاقتصادية على مفاهيم وأهداف وأدوات سياسة روسيا الخارجية.

المطلب الأول: التحولات في الوثائق والمفاهيم الاستراتيجية لسياسة روسيا الخارجية.

تمثل الوثائق الاستراتيجية منظورا دقيقا لتحليل آثار العقوبات على سياسة روسيا الخارجية وفقا للواقعية الكلاسيكية الجديدة. فضمن مفهوم السياسية الخارجية الروسية لعام 2013م تناولت المواد (15، 31 فقرة 4، 69) لأول مرة -مقارنة بوثائق المفهوم السابقة- العقوبات الاقتصادية الأحادية، خارج إطار مجلس الأمن كتهديد للسلم والأمن الدوليين، وشددت على ضرورة أن تخضع العقوبات في السياسة الدولية لقرار جماعي، مع تأكيد مواجهة روسيا للعقوبات الأمريكية الأحادية التي فرضتها وفقا لقانون ماجنيتسكي عام 2012م ضد المؤسسات والمواطنين الروس (The Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2013)، فمثلا المادة (32 الفقرة 12) من وثيقة المفهوم لعام 2008م ربطت شرعية استخدام القوة العسكرية بمجلس الأمن فقط، ولم يكن هناك إشارة للتدابير الاقتصادية التي يتخذها المجلس تحت الفصل السابع من الميثاق (The Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2008).

وفي اتجاه جيوسياسي يرتبط بمواجهة روسيا للعقوبات الاقتصادية الامريكية تضمن المفهوم لعام 2013م في المواد (44، 48 فقرة 4) تعزيز أساليب التكامل الاقتصادي عبر إنشاء اتحاد اقتصادي أوراسي يربط بين أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ تكون روسيا مركزه، مع التركيز على آسيا بوصفها جزءا لا يتجزأ من المصالح الجيوسياسية الروسية. وضمن هذه الوثيقة برز، لأول مرة، في المواد (20، 39) مفهوم القوة الناعمة كأداة لخلق صورة إيجابية لروسيا على المستوى الدولي (The Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2013).

واختلف مفهوم السياسة الخارجية الروسية لعام 2016م والمفهوم المحدث عنه لعام 2023م عن المفاهيم السابقة في كونهما رد فعل على التهديدات والضغوط الدولية ولا يقتصران فقط على برنامج عمل للرئيس الجديد (Neimark, 2023, p 8). فقد أكدت المادة (26 الفقرة 4) من نسخة المفهوم لعام 2016م رفض العقوبات الاقتصادية من خارج مجلس الأمن، واعتبرت العقوبات الأحادية انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي فيما يتعلق بالتعاون الدولي، وظهر مصطلح جديد للعقوبات الاقتصادية في المواد (40 الفقرة 4، 72) بوصفها إجراءات غير ودية، وفي المادة (61) تم الإشارة لها بوصفها ضغوطا اقتصادية تنتهجها الدول الغربية لاحتواء روسيا وتقويض استقرارها واعتبارها أحد تهديدات الأمن القومي لروسيا. وفيما يتعلق بالأقاليم ركزت الوثيقة في المواد (78-97) على بناء الشراكات في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي وبالتحديد مع كل من الصين والهند واعتبار آسيا توجها استراتيجيا رئيسًا لروسيا، وأولت اهتماما أكبر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبعض المنظمات كمنظمة التعاون الاسلامي (The Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2016).

وفي النسخة الأحدث لمفهوم السياسة الخارجية لعام 2023م وبخلاف النسخ السابقة التي اعتمدت التوجهات كأولوية للسياسة الخارجية، أستخدم لأول مرة مفهوم المصلحة الوطنية ليكون أولوية تنبثق عنه أهداف ومهام سياسة روسيا الخارجية. واعتبرت العقوبات الاقتصادية وفقا للمادة

(14) تهديدا وجوديا لروسيا مع حقها بمواجهتها بكل الوسائل المتاحة ولم يستثن المفهوم استخدام القوة العسكرية. بل ربطت منع اتخاذ هذه العقوبات كأحد عوامل ضمان الاستقرار الاستراتيجي وتجنب حرب عالمية أو استخدام الأسلحة النووية وفقا للمادة (27)، ورسخ المفهوم فكرة أن العقوبات الاقتصادية لا تقتصر على استهداف روسيا، وإنما أيضا تستهدف تغيير واقع النظام الدولي متعدد الأقطاب الذي أصبح واقعا حقيقيا وفقا المواد (8، 13، 19) من الوثيقة. وبالتزامن مع أولوية المصالح الوطنية لأهداف ومهام السياسة الخارجية حدد المفهوم حماية مصالح المواطن الروسي وحقوقه وحرياته ضمن المصالح الوطنية وفقا للمادة (15 فقرة 4) وبأن واجب الدولة حمايته من العقوبات الاقتصادية التي تهدده بشكل مباشر وفقا للمادة (45). وضمن المادة (14) من المفهوم تم إعادة تعريف المحاور الجغرافية وتوسيعها وتعزيز التعاون الدولي المتبادل كرد فعل على العقوبات الغربية، وتجلى ذلك بتصور روسي جديد للأقاليم العالمية يختلف عن المفاهيم السابقة من حيث أولوية المناطق (المواد 49-65) ؛ الخارج القريب (دول الاتحاد السوفياتي السابق)، والقارة الأوراسية تشمل (جمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الهند، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ)، والعالم الإسلامي، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي ذيل القائمة المنطقة الأوروبية ثم الولايات المتحدة الأمريكية. وامتد انعكاس العقوبات الاقتصادية ضمن هذا المفهوم ليشمل تقسيم دول العالم وفقا للعقوبات الاقتصادية إلى دول غير صديقة تفرض العقوبات على روسيا، ودول صديقة لا تنخرط بالعقوبات ضد روسيا ويجب التكامل معها (The Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2023).

ويتطابق تناول العقوبات الاقتصادية في مفهوم 2023م مع انعكاسها في استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2021م؛ إذ تشير المادة (5) من هذه الاستراتيجية ضمنا إلى العقوبات كأحد مصادر التهديد لأمن روسيا القومي، وتشير الاستراتيجية صراحة في المادة (99) إلى أن العقوبات تدابير غير ودية، تشكل تهديدا لسيادة الاتحاد الروسي وسلامة أراضيه، وأن روسيا تمتلك الحق المشروع باتخاذ الوسائل المماثلة أو غير المتماثلة لمواجهتها ومنع تكرارها مستقبلا (On the National Security Strategy of the Russian Federation, 2021)، وهذا يتفق مع تعريف العقيدة العسكرية الروسية لسمات الصراعات العسكرية الحديثة وفقا للمادة (15 فقرة أ) التي تشكل العقوبات والتدابير الاقتصادية أحد سماتها (Military Doctrine of the Russian Federation, 2014)، وأصبحت العقوبات الاقتصادية جزءا من مفهوم الأمن القومي الروسي.

تعكس الوثائق الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية تصورات القادة والنخب وشبكة المصالح المعقدة في استجابتها للعقوبات الاقتصادية كتهديد مباشر لأمن روسيا ومصالح مواطنيها، وقد برزت الحوافز والقيود الداخلية لاستجابة روسيا وسياستها الخارجية بشكل كبير ضمن استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2021م، ومفهوم السياسة الخارجية الروسية لعام 2023م، حتى تم تناولها كاستهداف مباشر لمصالح المواطنين وحقوقهم وحرياتهم، وهو ما عكس التغيير لتعريف أهداف ومهام وتوجهات السياسية الخارجية الروسية وفقا لدائرة المصالح الوطنية كسابقة في وثيقة المفهوم لعام 2023م.

المطلب الثاني: التحولات في أهداف وأدوات سياسة روسيا الخارجية.

بين عامي 2000-2008م عكست أهداف ومهام السياسة الخارجية الروسية العلاقات مع الدول الأخرى، وكانت الأولوية فيها للولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية، مع إيلاء الاهتمام للعلاقات مع الدول الأسيوية كالصين والهند (Choudary & Saleem, 2023, p 22)، وارتبطت الأهداف في هذه الفترة بالاتجاهات العالمية للنظام متعدد الأقطاب، والعولمة، ومكانة روسيا كقوى عظمى في النظام الدولي، وجعل مجلس الأمن والقانون الدولي مرجعية لجميع الشؤون والمشكلات العالمية (Sanger, 2024, p 381).

في ظل عقوبات ماجنيتسكي عام 2012م والقرم 2014م، عكست أهداف روسيا ومهامها الخارجية العداء والمواجهة مع الغرب، وارتبطت أهدافها كما وردت في مفاهيم السياسية الخارجية لروسية لعامي 2013م و 2016م باتجاهات تشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، وتعزيز فعالية الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسيادة القانون الدولي، وروسيا كأحد مراكز التنمية العالمية، والتكامل الاقتصادي، والقوة الناعمة والدبلوماسية متعددة الأطراف، وتراجع أولوية الغرب (The Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2013, 2016).

ومع ذلك، جاء التحول الأبرز في أهداف السياسية الخارجية لروسيا بعد نظام العقوبات الغربية الموسع نتيجة العملية العسكرية شرق أوكرانيا عام 2022م، فأصبحت المصالح الوطنية وليس الاتجاهات الدولية هي مصدر الأهداف والمهام الخارجية، وأبرز هذه المصالح حماية النظام والاستقرار الاستراتيجي، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وحماية حقوق وحريات ومصالح المواطنين، وأمن المعلومات، والتنمية المستدامة، والحفاظ على القيم الأخلاقية والثقافية الروسية (The Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2023, 15)، وبناءً على ذلك تم تحديد ثلاثة أهداف استراتيجية للسياسة الخارجية، هي (The Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2023, 16):

1. ضمان أمن روسيا وسيادتها في جميع المجالات وسلامة أراضيها.
2. إيجاد البيئة الخارجية المناسبة لتنمية روسيا.
3. تعزيز مكانة روسيا بِوَصفِها حد المراكز المسؤولة والمؤثرة والمستقلة في العالم المعاصر.

وتتضمن الأهداف الاستراتيجية في كل بعد من أبعادها مواجهة العقوبات الاقتصادية وتقليل فعاليتها ويظهر ذلك في مراجعة مهام السياسية

الخارجية الروسية الواردة في المادة (101) في استراتيجية الأمن القومي الروسي لعام 2021م، والمادة (17) من مفهوم السياسة الخارجية الروسية لعام 2023م، وأبرزها:

1- تشكيل نظام عالمي عادل ومستدام.
2- تطوير المنافع المتبادلة والمتساوية مع الدول البناءة.
3- دعم حلفاء روسيا وشركائها في تعزيز المصالح المشتركة وضمان أمنهم وتنميتهم المستدامة.
4- تعزيز الشراكات الإقليمية متعددة الأطراف بمشاركة روسيا.
5- تعزيز مكانة روسيا في الاقتصاد العالمي وضمان أمنها الاقتصادي (The Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2023, 17).
6- تعميق التعاون مع رابطة الدول المستقلة (CIS)، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EEU)، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO).
7- التكامل الإقليمي وتكامل الأنظمة الاقتصادية في إطار الشراكة الأوراسية الكبرى بخاصة الصين والهند.
8- تعميق التعاون المتعدد المجالات في إطار منظمة شنغهاي (SCO) ومنظمة بريكس (PRICS) (On the National Security Strategy of the Russian Federation, 2021, 101).

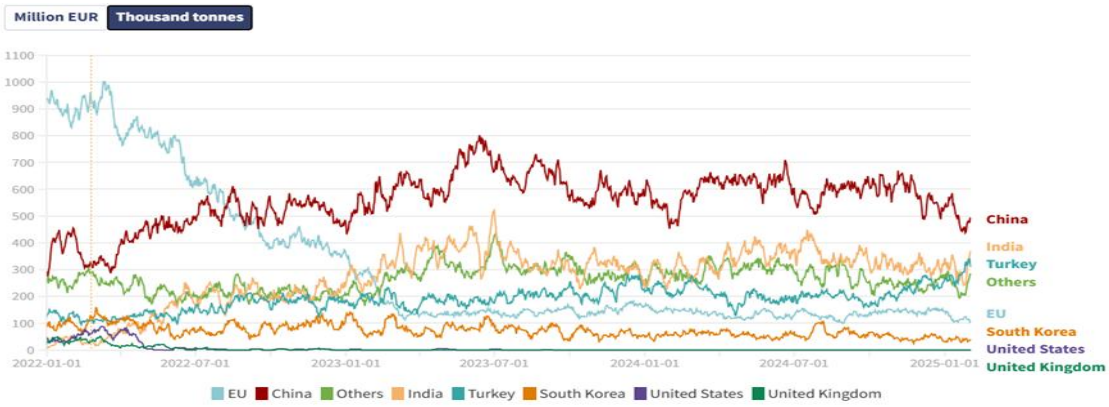
ووفقا لمهام سياسية روسيا الخارجية، فتحقيق الاستقلال الاقتصادي داخليا وخارجيا، وتعميق الشراكات مع دول ذات أهمية جيوسياسية -كالصين والهند وغيرهما من الدول والتكامل الاقتصادي عبر المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوراسي وشنغهاي وبريكس- مثلت حيزا كبيرا من الاستجابات الروسية الخارجية لمواجهة العقوبات الاقتصادية (Pavlova et al, 2022, p 8)، خاصة في قطاع الطاقة الذي دفع روسيا لتحويل مدفوعات النفط والغاز بالروبل الروسي، وتحويل امداداتها نحو منطقة آسيا والمحيط الهندي، وحظر النفط عن الدول التي التزمت بسقف أسعار لشراء النفط الروسي، والبحث عن موردين للمعدات الغربية في الصين والدول الآسيوية (Tregubenko, 2024, p 112)، ورافق ذلك تحولات في أدوات السياسة الخارجية الروسية.

فنتيجة لتأثير العقوبات الاقتصادية على قدرة أدوات القوة الناعمة لروسيا وتضرر صورتها الدولية ومحاولات التأثير على الداخل الروسي بعد غزوها لشرق أوكرانيا، صدرت وثيقة "مفهوم السياسة الإنسانية للاتحاد الروسي في الخارج" في سبتمبر 2022م، وركزت على حماية الجاليات الروسية بالإضافة إلى كل من الثقافة والقيم والتاريخ الروسي، وتصوير المواجهة مع الغرب كشكل من أشكال الهيمنة لتقويض هوية روسيا وثقافتها وتزوير تاريخها وتشويه صورتها في الداخل والخارج (The Concept of the Russian Humanitarian Policy, 2022)، فالعقوبات الاقتصادية دفعت روسيا لابتكار أدوات في سياستها الخارجية أكثر حماية وترويجا لصورتها وهويتها الذاتية ضمن ما يعرف ***بالسياسة الإنسانية*** (Müürsepp, 2021)، وفي إطار هذه السياسية ظهرت العديد من الاتجاهات الدبلوماسية لروسيا منها ما عرف بدبلوماسية الحبوب عبر "مبادرة البحر الأسود لتصدير الحبوب" التي وقعتها روسيا مع كل من تركيا وأوكرانيا والأمم المتحدة، فعبر سماحها بتصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود صورت روسيا نفسها كجهة دولية خيرية فاعلة معنية بتلبية احتياجات البلدان النامية (Pedrozo, 2023, p 451).

وساهمت العقوبات الغربية بتفعيل وتوسيع ***العقوبات المضادة*** كأحد الأدوات الخارجية لروسيا منذ مايو 2012م، وذلك قبل مصادقة الكونجرس على قانون ماجنيتسكي عندما أصدر بوتين مرسوما رئاسيا يؤكد على تماسك السياسة الخارجية لروسيا في حماية المصالح الاقتصادية، ومواجهة العقوبات الامريكية الأحادية التي تستهدف الكيانات والأفراد الروس وأنشطتهم خارج حدود الاتحاد (President of Russia, Document, N605)، وفي أعقاب حزم عقوبات القرم عام 2014م فرضت روسيا حظرا على استيراد بعض السلع الغذائية كاللحوم والأجبان من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية (Skrypnik, 2024, p 32).

وبين عامي 2014-2023م صدرت مجموعة من المراسيم الرئاسية للعقوبات الاقتصادية المضادة شملت حظر المنتجات الزراعية، غير أن الأهم والأكثر تأثيرا هو القانون الاتحادي رقم (127) بشأن اتخاذ التدابير (العقوبات المضادة) تجاه الدول المنخرطة في العقوبات ضدها، عبر العقوبات المالية والتجارية على الشركات والأفراد المنخرطين في العقوبات الغربية (Butakova, 2024, p 61)، ورغم عدم تأثير وفعالية العقوبات الروسية المضادة إلا أنها اكتسبت ثقلا ضمن أدوات السياسة الخارجية.

ولجأت روسيا إلى ***سلاح الطاقة*** في العديد من الحالات الفردية التي استخدمت خلالها الطاقة كسلاح لتحقيق أهداف سياستها الخارجية ضد لاتفيا 2003م وبيلاروسيا 2004-2006م وليتوانيا 2006م (Aslanli, 2023, p 47)، وبرز استخدام الطاقة كأحد أدوات روسيا الخارجية بشكل موسع منذ عام 2014م بصيغة جماعية عندما هددت الدول الأوروبية بإيقاف امدادات الغاز الروسي نتيجة موقفها من ضم شبه جزيرة القرم والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها في سياق هذه القضية (Hartvig, 2024, p 1)، وارتبط ذلك بإحكام روسيا سيطرتها على شركات النفط الكبرى وتأميم قطاع النفط الخاص في ضوء استجاباتها للعقوبات وعملية إعادة توزيع الموارد لمواجهة العقوبات وخفض تكاليفها. وفي عام 2021 قيدت روسيا تدفقات الغاز إلى أوروبا، وفي مواجهة نظام العقوبات الموسع عام 2022م ودعم الروبل الروسي منعت روسيا شحنات الغاز إلى بولندا عبر خط "يامال" نتيجة موقفها من الحرب في أوكرانيا ورفضها تسديد وارداتها من الغاز بالروبل الروسي (Mikulska & Finley, 2024, p 40).

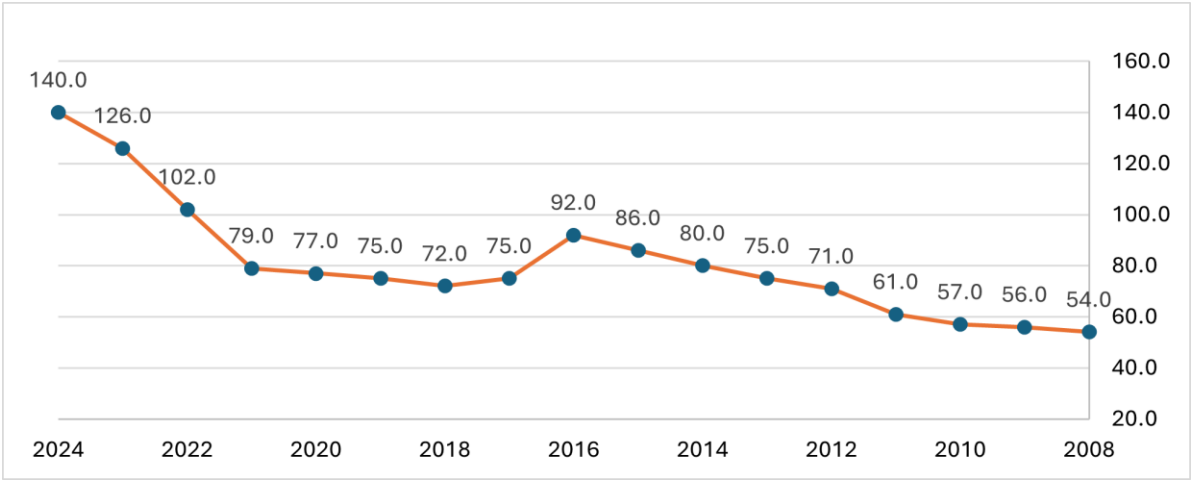


الشكل (6): تحول التوزيع الجغرافي لصادرات النفط الروسية بين عامي 2022م-2025م

المصدر: https://www.russiafossiltracker.com (CREA analysis)

وظهر ما يعرف بتحالفات الطاقة ضمن أدوات روسيا الخارجية للحفاظ على أسعار النفط عالميا وتجاوز عقوبات مجموعة السبعة (G7) فيما يتعلق بوضع سقوف سعرية للنفط الروسي عالميا. وشكل تحالف "أوبك +" بين روسيا وأكبر الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط أحد الأدوات الروسية لمواجهة الحظر والعقوبات على النفط الروسي والحفاظ على أسعاره عالميا لضمان تدفق إيراداته ضمن عملية إعادة توزع الدخل في الاقتصاد الروسي، كذلك لضمان دعم عملياتها العسكرية في أوكرانيا، فضلا عن تنظيم عملية التحول والتوزيع الجغرافي لصادرات النفط العالمية، ففي حين ارتفعت حصة روسيا من صادرات النفط للصين والهند وتركيا على حساب حصص دول أوبك كما يوضح الشكل (6) زادت حصص هذه الدول في صادرات النفط الأوروبية (Kozhanov, 2024, p 14)، ولعل هذه المعادلة ساهمت في تمديد خفض الإنتاج في اجتماع "أوبك +" حتى أبريل/2025م (Dahan, 2025).

وفي إطار العقوبات شهدت السياسة الخارجية الروسية **عمليات عسكرة واسعة** تزامنت مع عملياتها العسكرية في القرم وشرق أوكرانيا وانتشارها العسكري خاصة في سوريا وليبيا وبعض الدول الأفريقية، وأبرز مؤشرات هذه العسكرة حجم الانفاق العسكري الذي شهد ارتفاعا ملحوظا منذ عام 2012م قياسا بمرحلة ما قبل العقوبات الاقتصادية، وبلغ ذروته بين عامي 2022م-2024م بمتوسط 122.7 مليار دولار كما يوضح الشكل (7):



الشكل (7): حجم الانفاق العسكري الروسي من عام 2008-2024.

المصدر: معهد ستوكهولم لأبحاث ودراسات السلام https://www.sipri.org/databases/milex

وتفسر العلاقة بين العقوبات الاقتصادية والإنفاق العسكري جانبا مهما من سياسة روسيا الخارجية وأدواتها في ضوء المتغيرات الداخلية، ففي حين ساهمت زيادة الانفاق العسكري الروسي في تخفيف أثر العقوبات على المؤشرات الحيوية كالناتج المحلي الإجمالي والبطالة والقدرة الشرائية، فقد ولد العقوبات ضغوطات كبيرة على موسكو في انفاقها الدفاعي داخليا وخارجيا فيما يتعلق بالحرب والعلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية مع حلفائها وشركائها (Ruth, 2025). ولقد دفع تغير ميزان القوة لصالح السولفيكي أو المسؤولين الأمنيين على حساب النخب الأخرى خاصة الاوليغارشيين

إلى زيادة عسكرة سياسة روسيا الخارجية وتفضيلاتها، نتيجة مواقفهم وتصوراتهم لعظمة روسيا والتهديدات الخارجية التي تواجهها، ولكن في نفس الوقت دفعت العقوبات ونظام الوصول المحدود للاقتصاد السياسي الروسي إلى زيادة الخلافات داخل النخبة الأمنية على المخصصات والموارد للقطاعات الأمنية والعسكرية واتجاهاتها (McGlynn, 2024, p 37-41).

وهذا ما يفسر جزءا من عملياتها العسكرية وتدخلاتها في سوريا وليبيا، ويفسر اعتمادها بشكل متزايد على الدعم العسكري من إيران بعد عمليتها العسكرية في شرق أوكرانيا (Grajewski & Rabinowitz, 2025)، وكذلك تحالفها العسكري الاستراتيجي مع كوريا الشمالية الذي لم يقتصر على المعدات والأسلحة والذخائر بل تضمن إرسال عشرة آلاف جندي يقاتلون إلى جانب القوات الروسية شرق أوكرانيا، وقد لعبت التصورات المشتركة لتهديدات العقوبات وللغرب كعدو مشترك دورا في توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين التي دخلت حيز التنفيذ في نهاية 2024م (Lee & Hwang, 2025).

الخاتمة:

مثلت العقوبات الاقتصادية جوهر الضغوط النظامية على روسيا منذ عام 2012م خاصة، في ما تعلق بضم شبه جزيرة القرم والعملية العسكرية الروسية شرق أوكرانيا، إلى جانب الضعوط التي سبقت مرحلة العقوبات وكان أبرزها توسع حلف الناتو في دول أوروبا الشرقية ومناطق النفوذ التابعة للاتحاد السوفياتي، ولعبت العوامل المحلية لروسيا تصورات القادة-النخب، الثقافة الاستراتيجية، والقدرة الاستخراجية وتخصيص الموارد عبر شبكة المصالح المتشابكة والمعقدة المرتبطة بالرئيس بوتين دورا كبيرا في استجابة روسيا للعقوبات الاقتصادية، وولدت آثارًا كبيرة في سياستها الخارجية التي استهدفت تخفيف آثار العقوبات على الداخل الروسي وعلاقاتها الخارجية، وفي سعيها لتحفيف آثار العقوبات الاقتصادية عدلت روسيا تدريجيا من مفاهيم وأهداف وأدوات سياستها الخارجية بالتزامن مع اتساع قطاعات الاقتصاد الروسي الخاضعة للعقوبات وبشكل يعكس مصالح النخب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه، كانت أبرز النتائج في إطار ذلك:

- أصبحت المصالح الوطنية مصدرا رئيسًا لمفهوم السياسة الخارجية الروسية وأهدافها وأدواتها، على عكس المفاهيم السابقة التي شكلت الاتجاهات الدولية منطلقها الرئيس.
- تحولت العقوبات الاقتصادية بالمنظور والتصورات الروسية إلى مستوى التهديد الاستراتيجي الذي يمس وجود الدولة الروسية ومصالح وحقوق وحريات النخب والمجتمع، ومن حق روسيا استخدام كافة الأدوات لمواجهة تهديدات العقوبات دون استثناء الأدوات العسكرية.
- أعادت روسيا صياغة مفهومها للعلاقات الخارجية استنادا إلى مواقف الدول من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها؛ إذ أصبح هناك دول صديقة لروسيا ودول أخرى غير صديقة.
- دفعت العقوبات الاقتصادية إلى إعادة ترتيب الأولويات الإقليمية لروسيا في العالم؛ إذ تحولت من المنطقة الأوروربية إلى القارة الارواسية التي تشمل بالمنظور الروسي (الصين والهند ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ) إلى جانب العالم الاسلامي وأمريكا الجنوبية والقارة الافريقية.
- على مستوى الأهداف، أعادت روسيا صياغة منظورها للنظام الدولي متعدد الأقطاب ومكانتها فيه؛ إذ تحول إلى نظام عالمي متعدد المراكز، وإلى كون روسيا مركزا عالميا مستقلا ومؤثرا ومسؤولا سياسيا وأمنيا واقتصاديا وثقافيا.
- تعزيز الشراكات السياسية والعسكرية عبر مشاريع التكامل على المستويات الثنائية (الحلفاء والشركاء) وعلى المستويات متعددة الأطراف.
- شهدت أدوات السياسية الخارجية لروسيا تطورا نوعيا في أدواتها، فطورت ما يعرف بالسياسة الإنسانية كدبلوماسية الحبوب، والعقوبات المضادة ضد الدول التي انخرطت في العقوبات ضدها، وسلاح الطاقة كتقييد تدفقات الغاز، تحالفات الطاقة كأوبك لضمان استقرار أسعار النفط.
- عكس التباين في المصالح الأمنية والاقتصادية لروسيا اتجاهين رئيسيين للسياسة الخارجية الروسية، يقوم الأول على العسكرة من حيث زيادة الانفاق العسكري، والثاني يقوم على الانتشار في المناطق الحيوية في آسيا وأفريقيا والشراكات المزدوجة (اقتصاديا وعسكريا) مع الحلفاء والشركاء.

المصادر والمراجع

قوجيلي، س. أ. (2018). *الصّراع على تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عقيل، و. م. ع. (2015). التحولات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 42(1)، 99-118.

References

Ananyev, B. (2019). Sanctions in IR: Understanding, defining, studying. *International Organisations Research Journal, 14*(3), 136–150.

Aslanli, K. (2023). *Russia's foreign energy policy: Resources, actors, conflicts* (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003408482

Bagheri, S., & Akbarpour, H. R. (2016). Reinvestigation of the West's sanctions against Russia in the crisis of Ukraine and Russia's reaction. *Procedia Economics and Finance, 36*, 89–95. https://doi.org/10.1016/S2212-5671(16)30019-3

Baker, S. (2024). *Punishing Putin: Inside the global economic war to bring down Russia*. Scribner. ISBN: 978-1668050583

Barron, K. (2022). The annexation of Crimea and EU sanctions: An ineffective response. *The Arbutus Review (TAR), 13*(1), 120–131. https://doi.org/10.18357/tar131202220760

Belgacem, K. (2016). How could France manage both Eastern European partnership and Russian relationship? *Eurolimes, (Supplem)*, 25–31.

Butakova, Y. S. (2024). Counter-sanctions regulation: Comparative legal analysis (Russia and China). *Law and Politics, 10*, 59–71. https://doi.org/10.7256/2454-0706.2024.10.69366

CEIC Data. (2024). *CEIC data*. Retrieved from https://www.ceicdata.com/

Chkhaidze, N. (2023). Internal and external determinants of Russian foreign policy. In *The Russia-Ukraine war and its consequences on the geopolitics of the world* (pp. 58–70). IGI Global. https://doi.org/10.4018/978-1-6684-8521-7

Choudary, E., & Saleem, Z. (2023). Great Russia game under Putin's foreign policy. *ISSRA Journal of Arts, Humanities, and Social Studies, 2*(5), 18–30. https://doi.org/10.5281/zenodo.10118626

Christine, A. (2023). *The Russia sanctions: The economic response to Russia's invasion of Ukraine*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781009361224

Civil Service Portal of Russia. (2021). Retrieved from https://gossluzhba.gov.ru/news/6bcbedb1-2fd0-eb11-afeb-0a94ef943a49

Connolly, R. (2018). *Russia's response to sanctions: How western economic statecraft is reshaping political economy in Russia*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781108227346

Dahan, E. D., Ghaddar, A., & Astakhova, O. (2025). *OPEC+ sticks to oil policy, ditches US government data*. Reuters. Retrieved from https://www.reuters.com/business/energy/opec-likely-stick-oil-output-hike-plan-sources-say-2025-02-03/

Drezner, D. W. (2024). Global economic sanctions. *Annual Review of Political Science, 27*, 9–24. https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-041322-032240

Floudas, D. (2023). Explaining the limited impact of sanctions on Russia. *The Dismal Scientist, XCI*, 4–9. Marshall Society: University of Cambridge.

Galbraith, J. K. (2024). The gift of sanctions: An analysis of assessments of the Russian economy, 2022–2023. *Review of Keynesian Economics, 12*(3), 408–422. https://doi.org/10.4337/9781035357178.00013

Gasparini, A. (2021). Do not forget the Crimean crisis: Why Russia "annexed" the peninsula? A (pro-) Western-European perception. *Global Affairs, 7*(3), 405–410. https://doi.org/10.1080/23340460.2021.1948800

Gideon, R. (1998). Neoclassical realism and theories of foreign policy. *World Politics, 51*(1), 144–172. https://doi.org/10.1017/S0043887100007814

Global Sanctions Database. (2024). Retrieved from https://globalsanctions.com/region/russia/#overview

Goldman, S. D. (2008, March). *Russian political, economic, and security issues and US interests* (ADA488201). Congressional Research Service.

Götz, E. (2022). Taking the longer view: A neoclassical realist account of Russia's neighbourhood policy. *Europe-Asia Studies, 74*(9), 1729–1763. https://doi.org/10.1080/09668136.2022.2120183

Götz, E., & Ekman, P. (2024). Russia's war against Ukraine: Context, causes, and consequences. *Problems of Post Communism, 71*(3), 193–205. https://doi.org/10.1080/10758216.2024.2343640

Gould-Davies, N. (2020). Russia, the West and sanctions. *Survival, 62*(1), 7–28.

https://doi.org/10.1080/00396338.2020.1715060

Gower, J., & Timmins, G. (2009). Introduction: The European Union, Russia and the shared neighbourhood. *Europe-Asia Studies, 61*(10), 1685–1687. https://doi.org/10.1080/02684520903282370

Grajewski, N., & Rabinowitz, O. (2025). *Will Iran and Russia's growing partnership go nuclear? Foreign Affairs*. Retrieved from https://www.foreignaffairs.com/russia/will-iran-and-russias-partnership-go-nuclear-trump

Hartvig, Á. D., Kiss-Dobronyi, B., Kotek, P., Tóth, B. T., Gutzianas, I., & Zareczky, A. Z. (2024). The economic and energy security implications of the Russian energy weapon. *Energy, 294*, 1–11. https://doi.org/10.1016/j.energy.2024.130972

Headley, J. (2003). Sarajevo, February 1994: The first Russia-NATO crisis of the post-Cold War era. *Review of International Studies, 29*(2), 209–227. https://doi.org/10.1017/S0260210503002092

Investing.com. (2025). *RUB/USD historical data*. Retrieved from https://www.investing.com/currencies/rub-usd-historical-data

Ivanov, A., Babanoski, K., & Cvetković, V. M. (2023). The NATO expansion in Europe–alliance of liberal states. *Security Horizons, 19*. http://dx.doi.org/10.20544/icp.8.1.23

Juneau, T. (2020). *Squandered opportunity: Neoclassical realism and Iran's foreign policy*. Stanford University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctvqsf1bv

Kaczmarski, M. (2014). Domestic power relations and Russia's foreign policy. *Demokratizatsiya, 22*(3), 383–409. http://demokratizatsiya.pub/archives/22_3_E0361765L61G4886.pdf

Kitchen, N. (2010). Systemic pressures and domestic ideas: A neoclassical realist model of grand strategy formation. *Review of International Studies, 36*(1), 117–143. https://doi.org/10.1017/S0260210509990532

Klein, M. (2022). *Russia's military: On the rise?* German Marshall Fund of the United States.

Kozhanov, N. (2024). No longer a colossus on clay feet: Russia's cooperation with OPEC+ and the future of the cartel. *Russia and the Middle East, 28*(315), 13–17.

Kropatcheva, E. (2012). Russian foreign policy in the realm of European security through the lens of neoclassical realism. *Journal of Eurasian Studies, 3*(1), 30–40. https://doi.org/10.1016/j.euras.2011.10.0

Kuzmarov, J. (2021). Trying to unbalance Russia: The fraudulent origins and impact of US sanctions on Russia. In *Sanctions as war* (pp. 290–305). Brill. ISBN: 978-90-04-50119-5

Larsen, K. P. (2025). *The rise and fall of the Wagner Group: Russia is seeking control over its 'private' military companies* (DIIS Policy Brief). Dansk Institut for Internationale Studier.

Lee, S., & Hwang, J. T. (2025). Unraveling North Korea's perception of diplomacy with Russia: Focusing on the strategic emergence of the friendship and cooperation relationship in 2023. *The Pacific Review*, 1–26. https://doi.org/10.1080/09512748.2024.2448965

Letiche, J. M. (2007). *Russia moves into the global economy*. Routledge. ISBN: 9780415494175

Lobell, S. E., Ripsman, N. M., & Taliaferro, J. W. (Eds.). (2009). *Neoclassical realism, the state, and foreign policy*. Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511811869

Malyshev, D. V. (2021). The main aspects of Russian-Ukrainian relations in 2021: Current state and prospects. *Post-Soviet Studies, 4*(3), 202–207. [In Russian: Малышев, Д. В. (2021). Основные аспекты российско-украинских отношений в 2021 г.: Состояние и перспективы. *Постсоветские исследования, 4*(3), 202–207.]

McGlynn, J. (2024). Who cracks first? The Russian elites or the Russian people? In *The paradox of power: Ukraine's struggle, Russia's dilemmas and global consequences*. University of Tartu Press.

Mikulska, A., & Finley, M. (2024). Asymmetric interdependence and wielding the energy weapon: Russia and the EU post Russian invasion of Ukraine. *Current Sustainable Renewable Energy Reports, 11*, 39–44. https://doi.org/10.1007/s40518-024-00234-9

Moulioukova, D., & Kanet, R. E. (2021). Russia's self-image as a great power. In *Russia and the world in the Putin era* (pp. 11–33). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003190417

Müürsepp, E. (2021). *Sanctions on Russia: Any effect on Russian foreign policy* (Doctoral dissertation, Tallinn University of Technology).

Nadkarni, V., & Noonan, N. C. (2012). *Emerging powers in a comparative perspective: The political and economic rise of the BRIC countries*. Continuum. ISBN: 9781441119865

Nikitin, M. B. (2011). *U.S.-Russian civilian nuclear cooperation agreement: Issues for Congress* (RL34655). Congressional Research Service.

Oxenstierna, S., & Wannheden, E. (2022). *The Russian economy and military expenditure in light of the war in Ukraine and economic sanctions* (FOI Memo 8023).

Pacer, V. (2015). *Russian foreign policy under Dmitry Medvedev, 2008–2012*. Routledge. https://doi.org/10.1017/slr.2017.68

Pahaljuk, K. A. (2018). Istoricheskoe proshloe kak osnovanie rossijskoj politii (na primere vystuplenij Vladimira Putina v 2012–2018 gg.). *Zhurnal politicheskoj filosofii i sociologii politiki «Politija. Analiz. Hronika. Prognoz»*, *4*(91), 6–31. [In Russian: Пахалюк, К. А. (2018). Историческое прошлое как основание российской политии (на примере выступлений Владимира Путина в 2012–2018 гг.). *Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз»*, *4*(91), 6–31.] https://doi.org/10.30570/2078-5089-2018-91-4-6-31

Pala, T. (2021). The effectiveness of economic sanctions: A literature review. *NISPAcee Journal of Public Administration and Policy, 14*(1), 239–259. https://doi.org/10.2478/nispa-2021-0009

Pedrozo, R. P. (2023). The Black Sea grain initiative: Russia's strategic blunder or diplomatic coup? *International Law Studies, 100*(1), 421–451.

President of Russia. (2012). *Executive order on measures to implement foreign policy (No. 509)*.

Prokopenko, A. (2023). *A year of war has left Russia's elites anchorless and atomized*. Carnegie Russia Eurasia Center.

Protopopov, A. S., Koz'menko, V. M., Shpakovskaja, M. A., & Petrovich-Belkin, O. K. (2022). *Istorija mezhdunarodnyh otnoshenij i vneshnej politiki Rossii (1648–2020)*. Aspekt Press. [In Russian: Протопопов, А. С., Козьменко, В. М., Шпаковская, М. А., & Петрович-Белкин, О. К. (2022). *История международных отношений и внешней политики России (1648–2020)*. Общество с ограниченной ответственностью Издательство Аспект Пресс.] ISBN: 978-5-7567-1155-4

Raquel, F. M. (2022). The evolving role of the OSCE in the shaping of European security. *15*(2), 123–137. https://doi.org/10.21638/spbu06.2022.201

Rennack, D. E. (2021). *U.S. sanctions on Russia: An overview* (IF11872). Congressional Research Service.

Rivera, D. W., & Rivera, S. W. (2018). The militarization of the Russian elite under Putin: What we know, what we think we know (but don't), and what we need to know. *Problems of Post-Communism, 65*(4), 221–232. https://doi.org/10.1080/10758216.2017.1295812

Romanova, T., & Pavlova, E. (2024). Towards neoclassical realist thinking in Russia?. In *Neoclassical realism in European politics* (pp. 234–254). Manchester University Press. https://doi.org/10.7765/9781526186072.00017

Rosenau, J. N. (1968). Comparative foreign policy: Fad, fantasy, or field? *International Studies Quarterly, 12*(3), 296–329. https://doi.org/10.2307/3013508

Rumer, E., & Sokolsky, R. (2020). *Etched in stone: Russian strategic culture and the future of transatlantic security*. Carnegie Endowment for International Peace.

Russell, M. (2021). *Global human rights sanctions: Mapping Magnitsky laws: The US, Canadian, UK and EU approach*. European Parliamentary Research Service.

Russia Fossil Tracker. (2025). *Russia Fossil Tracker*. Retrieved from https://www.russiafossiltracker.com

Ruth, O. (2025). *The impact of sanctions and alliances on Russian military capabilities*. The Royal United Services Institute for Defence and Security Studies.

Rutland, P. (2016). Russia's post-Soviet elite. *Polis. Political Studies, 3*, 55–72. https://doi.org/10.17976/jpps/2016.03.06

Sanger, D. E. (2024). *New cold wars: China's rise, Russia's invasion, and America's struggle to defend the west*. Crown. ISBN: 978-0593443590

Schweller, R. L. (1994). Bandwagoning for profit: Bringing the revisionist state back in. *International Security, 19*(1), 72–107. https://doi.org/10.2307/2539149

Semenenko, O., Sliusarenko, M., Onofriichuk, A., Onofriichuk, V., & Remez, A. (2024). Impact of the Russian–Ukrainian war on the national economy of Russia. *Journal of Interdisciplinary Economics, 36*(1), 41–57. https://doi.org/10.1177/02601079231207489

Shifrinson, J. R. I. (2016). Deal or no deal? The end of the Cold War and the US offer to limit NATO expansion. *International Security, 40*(4), 7–44. https://doi.org/10.1162/ISEC_a_00236

Shmelev, B. A. (2018). Ukrainskij krizis. *Vlast', (9)*, 241–247. [In Russian: Шмелев, Б. А. (2018). Украинский кризис. *Власть, (9)*, 241–247.] https://doi.org/10.31171/vlast.v26i9.6186

Skrypnik, D. V., Shakleina, M. V., & Zaytsev, A. A. (2024). Agri-food countersanctions and the welfare of the Russian population. *Ekonomicheskaya Politika, 19*(1), 30–65. http://dx.doi.org/10.18288/1994-5124-2024-1-30-65

Stanovaya, T. (2024). *Wild Putinism: What war does to political regimes and elites*. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from https://carnegieendowment.org/research/2024/11/russia-wild-putinism-politics?lang=ru&center=russia-eurasia

Stockholm International Peace Research Institute. (2024). *SIPRI military expenditure database*. Retrieved from https://milex.sipri.org/sipri

Strycharz, D. (2022). *Role theory and Russian foreign policy: Rolling changes in national role conceptions*. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003219200

TACC. (2024). Putin: kadrovaja programma dlja bojcov SVO "Vremja geroev" startuet v RF s 1 marta [Путин: кадровая программа для бойцов СВО "Время героев" стартует в РФ с 1 марта]. Retrieved from https://tass.ru/obschestvo/20118017

Taliaferro, J. W. (2009). Neoclassical realism and resource extraction: State building for future war. In *Neoclassical realism, the state, and foreign policy* (pp. 194–226). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/CBO9780511811869

Temnycky, M. (2025). *Is 2025 the year that Russia's economy finally freezes up under sanctions?* Atlantic Council. Retrieved from https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/is-2025-the-year-that-russias-economy-finally-freezes-up-under-sanctions/

The Guardian. (2008). *EU threatens sanctions against Russia*. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2008/aug/28/eu.russia

The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. (1997). *The foreign policy concept of the Russian Federation*.

The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. (2000). *The foreign policy concept of the Russian Federation*.

The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. (2008). *The foreign policy concept of the Russian Federation*.

The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. (2013). *The foreign policy concept of the Russian Federation*.

The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. (2016). *The foreign policy concept of the Russian Federation*.

The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. (2022). *The concept of the Russian humanitarian policy*.

The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation. (2023). *The foreign policy concept of the Russian Federation*.

The Security Council of the Russian Federation. (2014). *Military doctrine of the Russian Federation*.

The Security Council of the Russian Federation. (2021). *On the national security strategy of the Russian Federation*.

Tregubenko, F. V. (2024). Sustainable development of Russia's fuel and energy complex under Western sanctions. *Russian Foreign Economic Journal, (1)*, 107–117. https://doi.org/10.24412/2072-8042-2024-1-107-117

Van Herpen, M. H. (2024). *Putin's wars: The rise of Russia's new imperialism* (3rd ed.). Rowman & Littlefield. https://doi.org/10.1080/09592318.2015.1009526

Vershinin, A. A., & Krivopalov, A. A. (2024). Russian strategic culture in retrospect. *Russia in Global Affairs, 22*(2), 28–49. https://doi.org/10.31278/1810-6374-2024-22-2-28-49

Wieclawski, J. (2011). Contemporary realism and the foreign policy of the Russian Federation. *International Journal of Business and Social Science, 2*(1), 170–179.

World Bank. (2024). *DataBank*. Retrieved from https://databank.worldbank.org

Zagorskii, A. (2017). *Russia in the European security order*. IMEMO. [In Russian: Загорский, А.В. (2017). *Россия в системе европейской безопасности*. ИМЭМО РАН.] ISBN: 978-5-9535-0524-6